الاصدار السابع ديسمبر 2023

# استدامة

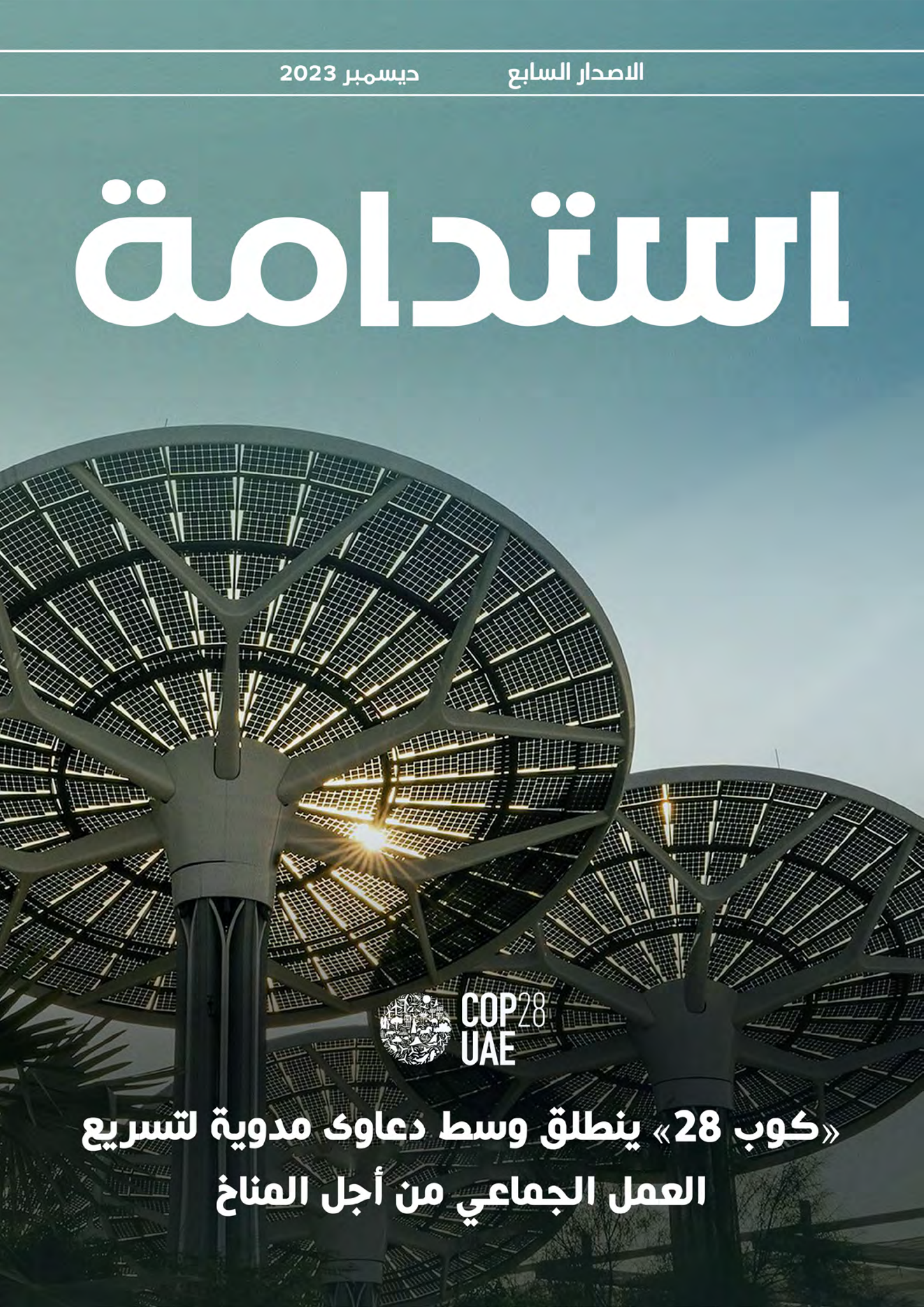


## «كوب 28» ينطلق وسط دعاوى مدوية لتسريع العمل الجماعي من أجل المناخ

3 | الرئيس السيسي: التحول للطاقة المستدامة أحد العناصر الأساسية لرؤية مصر 2030

4 | «كوب 28» ينطلق وسط دعاوى مدوية لتسريع العمل الجماعي من أجل المناخ

12 | 7 تريليونات دولار استثمارات سنوية على أنشطة ذات تأثير سلبي للقطاعين العام والخاص على البيئة عالميا

15 | تقرير لجامعة أكسفورد العالمية: ما لا يقل عن 55٪ من الاقتصاد العالمي يخضع لمعايير صافي الانبعاثات الصفري

18 | 18 جامعة مصرية في تصنيف «QS» العالمي للجامعات المستدامة خلال 2024

19 | دراسة حديثة: 50٪ من المؤسسات تخصص ميزانيات محددة للذكاء الاصطناعي التوليدي في مجال التسويق

22 | الصندوق العالمي للحياة البرية يدشن منصة «Oceans Futures» لتعزيز الحلول لأزمات المناخ والتنوع البيولوجي


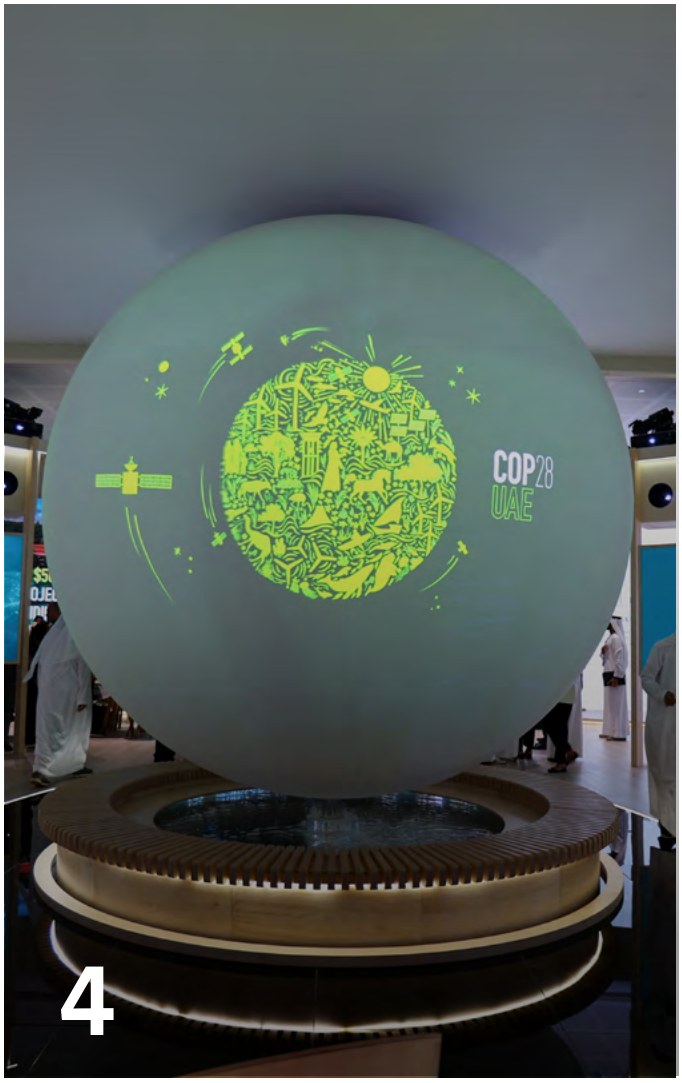


4


24 | منظمة الصحة العالمية تحث على اتخاذ إجراءات لمكافحة السجائر الإلكترونية لحماية الأطفال

26 | على مدار سنوات.. جهود الدولة في ملف الاقتصاد الأخضر

32 | بتكلفة 2,4 مليار دولار.. حصاد استثمارات البنك الدولي في مصر خلال أربعة سنوات

35 | بعد 9 سنوات من اقتحام الملف.. استراتيجيات مصر التنموية تساهم في القضاء على العشوائيات

39 | ميكنة المستشفيات الجامعية.. أبرز انجازات «وزارة التعليم العالي» في مجال التحول الرقمي خلال 2023

41 | أبرزها تقديم المنح للشباب.. حصاد الدعم المصري لإفريقيا في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي خلال 2023

26

# الرئيس السيسي: التحول للطاقة المستدامة أحد العناصر الأساسية لرؤية مصر 2030

كتبت : دينا مقلد

وجه رئيس الجمهورية، الرئيس عبد الفتاح السيسي، ببدء الحكومة في المشروعات المقرر إطلاقها في المرحلة المقبلة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر، وتوفير البنية التحتية اللازمة لها. وأكد الرئيس السيسي أن التحول للطاقة المستدامة يعد أحد العناصر الأساسية لرؤية مصر 2030، ويعكس اهتمام مصر بالتنمية الشاملة، فضلاً عن عوائده الاقتصادية التي تمثل إضافة حقيقية للتنمية الوطنية.

واطّلع الرئيس على جهود الحكومة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر، حيث تم استعراض سيناريوهات إنتاج الهيدروجين، ومحاور خطة العمل خلال المرحلة المقبلة على المستويين التنفيذي والتشريعي، وإجراءات بناء القدرات الوطنية. وتستعد مشروعات الهيدروجين الأخضر المخطط إقامتها في مصر، للبدء في التنفيذ، مع عزم الحكومة تخصيص الأراضي للمشروعات التي تم توقيع مذكرات التفاهم الخاصة بها خلال الفترة الماضية.

ومن جانبه، أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، على سرعة قيام المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة، باتخاذ مختلف الإجراءات التي من شأنها أن تسهم في التحديد بشكل نهائي للأراضي المقترحة لتنفيذ مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر عليها. ومن المقرر بدء خطوات تخصيص هذه الأراضي، وذلك بهدف استيعاب حجم الطلبات المقدمة للحصول على أراض لتنفيذ مشروعات هذا القطاع الحيوي.

وتم استعراض موقف أراضي مشروعات الطاقات المتجددة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، التي تم توقيع مذكرات تفاهم بشأنها، وتوزيع تلك المشروعات على مستوى أنحاء الجمهورية، فيما يتعلق بطاقة الرياح، والطاقة الشمسية، بالمرحلتين التجريبية والأولى، والقدرات المتوقع إنتاجها من هذه الطاقات، وحجم المنتج النهائي من الهيدروجين الأخضر، والأمونيا، والميثانول الحيوي، اعتماداً على قدرات المحللات الكهربائية لمشروعات الطاقة المتجددة.

ويذكر أنه في بداية الشهر الماضي، كشف الدكتور محمد شاكر، وزير الكهرباء عن بدء الوزارة في مباحثات مع شركات عالمية للبدء فى تنفيذ مشروعات تجريبية لإنتاج الهيدروجين الأخضر في مصر كخطوة أولى نحو التوسع في هذا المجال، وصولًا إلى إمكانية التصدير، كما تم التوقيع على 23 مذكرة تفاهم بهذا الخصوص منها 9 اتفاقيات اطارية تم توقيعها مع كبري الشركات في هذا المجال خلال مؤتمر المناخ cop 27.

# «كوب 28» ينطلق وسط دعاوى مدوية لتسريع العمل الجماعي من أجل المناخ

كتب : محمد الغباشي

انطلقت أعمال الدورة الثامنة والعشرين لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 28 )بدعوة مدوية لتسريع العمل الجماعي من أجل المناخ.

وعقد المؤتمر. خلال الفترة من 30 نوفمبر وحتى 12 ديسمبر. في ظل حقيقة مفادها أّن هذا العام كان بالفعل العام الأكثر حرارة على الإطلاق في تاريخ البشرية، وفي الوقت الذي تتسبب آثار أزمة المناخ في دمار غير مسبوق على حياة البشر وسبل العيش في جميع أنحاء العالم ، فضلا عن وقوع أسوأ العواقب ، مايؤكد أهمية التصدي بشكل عاجل لأزمة المناخ المتصاعدة. واجتمع 154 رئيس دولة وحكومة و22 قائدا عالميا يومي 1 و2 ديسمبر لحضور القمة العالمية للعمل المناخي ، مما يؤشر لمرحلة جديدة من العمل المناخي تمهد الطريق لتحقيق مستهدفات 2030 ، و أتاحت القمة فرصة للمجتمع الدولي لتوحيد الجهود والالتزام المشترك باتخاذ إجراءات لتقديم استجابة عاجلة وحاسمة لنتائج أول حصيلة عالمية لتقييم التقديم في تنفيذ أهداف اتفاق باريس. وتولى الدكتور سلطان الجابر منصب رئيس المؤتمر، فضلا عن أنه سيتم خلال هذه الدورة تقييم التقدم العالمي المُحرز في تنفيذ اتفاق باريس.

وتفيد النتائج بصفة جلية بأّن العالم ليس على المسار الصحيح للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية بحلول نهاية هذا القرن. ويقدر التقييم بأّن الدول تضع خططا لتحقيق صافي انبعاثات صفرية في المستقبل ، وأّن التحول إلى الطاقة النظيفة آخذ في التزايد، ولكن ليس بالسرعة الكافية.

وبعد الاعتماد الناجح لجدول أعمال المفاوضات، والتفعيل المبكر للصندوق العالمي للمناخ المختص بمعالجة الخسائر والأضرار وترتيبات تمويله، جاءت مشاركة قادة العالم في القمة مع ممثلي المجتمع المدني والشركات والشعوب الأصلية والهيئات الإنسانية والمنظمات الدولية والشباب، لتعكس العزم والتصميم والوعي المشترك بالحاجة الملحَّة والعاجلة إلى الاتحاد والعمل والإنجاز لمعالجة الثغرات في مستهدفات عام 2030.

## العام الحالي كان الأكثر حرارة على الإطلاق في تاريخ البشرية

وتضمنت جلسات مؤتمر كوب 28 فعاليات رفعية المستوى حول التكيف ووسائل التنفيذ والتخفيف ، فضلا عن يوم الصحة وهو الأول على الإطلاق في تاريخ المؤتمر بهدف الالتزام بالعمل الشامل الذي يتناول الأولويات الإنسانية ، كما شمل المؤتمر جلسات حول التمويل والتجارة والمساواة بين الجنسين والمساءلة للمساعدة على تحويل الطموحات إلى إجراءات خاضعة للمساءلة وفتح فر التمويل المناخي للجميع من خلال تعبئة الأموال الخاصة والعامة والاستفادة من التجارة.

وشمل المؤتمر جلسات حول الطاقة والصناعة والتحول العادل والسكان الأصليون ، حيث سلط التقرير الجمعي الفني للتقييم العالمي الصادر في سبتمبر 2023 الضوء على النافذة السريعة الإغلاق لفرصة خفض الانبعاثات بنسبة 43 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2019 وذلك لضمان الحصول على فرصة بنسبة 50 في المائة للحفاظ على إمكانية تفادي تجاوز الإرتفاع في درجة حرارة الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية ، كما تضمنت الجلسات موضوعات حول العمل متعدد المستويات والتحضر والبيئة المبنية والنقل ، لاسيما وأن التقديرات تشير إلى أن المدن مسئولة عن 75 في المائة من انبعاثات الغازات الدفيئة كما أن معالجة تغير المناخ إلى جانب التوسع الحضري والنقل والبيئة المبنية يعتبر أمرا أساسيا للوفاء باتفاقية باريس.

كما تضمنت جلسات المؤتمر الشباب والأطفال والتعليم والمهارات ، حيث يتعرض الكثير منهم بشكل غير متناسب لخطر الآثار الضارة للتغير المناخي ولكنهم مستبعدون بشكل منهجي من صياغة السياسة المناخية التي تؤثر على حياتهم اليومية والمستقبلية ولأول مرة في تاريخ مؤتمرات الأطراف ساهم الشباب والأطفال والتعليم والمهارات في وضع الأطفال والشباب والمربيين في مركز اهتمام مؤتمر الأطراف للاستفادة بشكل استراتيجي من طاقتهم وإلهامهم لتسريع العمل المناخي.

واختتم مؤتمر كوب 28 جلساته مع التركيز بشكل واضح على الغذاء والزراعة والمياه وسد الفجوات حتى عام 2030 ف سياق التغير المناخي حيث يعد تحول النظم الغذائية أمرا بالغ الأهمية لتحقيق اتفاق باريس ونظرا لكونها معرضة بشدة لتأثيرات المناخ ومسئولةعن 30 في المائة من انبعاثات الغازات الدفيئة و80 في المائة من إزالة الغابات وأكثر من 70 في المائة من استخدام المياه العذبة.

# القمة العالمية للعمل المناخي مرحلة جديدة تمهد الطريق لتحقيق مستهدفات 2030

في ظل تسجيل العام الجاري بوصفه الأشد حرارة في التاريخ، وتداعيات تغير المناخ التي طالت مختلف أنحاء العالم من درنة إلى ماوي، أكد كثير من القادة المسؤولية الجماعية لتصحيح المسار، وأقروا مجموعة من نقاط الانطلاق للتنمية ومساراتها.

وحددت دول عدة أهدافاً وطنية جديدة لخفض الانبعاثات، بما في ذلك غاز الميثان وغازات الدفيئة غير ثاني أكسيد الكربون والفحم، حيث أوضحت الحقائق العلمية الواردة في التقييم السادس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والتقرير الصادر عن المرحلة الفنية للحصيلة العالمية لتقييم التقدم في تنفيذ أهداف اتفاق باريس أن العالم لا يزال بعيداً عن المسار الصحيح للحفاظ على إمكانية تحقيق هدف تفادي تجاوز الارتفاع في درجة حرارة الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية.

وأقر القادة خلال القمة بالأهمية القصوى للتحرك العاجل، وإيجاد الحلول اللازمة لمعالجة الثغرات لتحقيق مستهدفات الذي شكل فعالية رائدة بعد التفعيل المبكر COP عام 2030 ، مع مراعاة الظروف الوطنية الخاصة بكل دولة. وخلال 28 للصندوق العالمي للمناخ المختص بمعالجة الخسائر والأضرار، دعت دول كثيرة إلى تقديم استجابة طموحة للحصيلة ويشمل ذلك رفع سقف الطموح لجميع الدول في المرحلة التالية COP، العالمية، بما يكفل تعزيز الإجراءات عقب 28 من تحديث المساهمات المحددة وطني اً، وقد عُ قدت سلسلة من الجلسات الحوارية رفيعة المستوى بشأن الحصيلة العالمية، وشهدت مزيداً من التقدم، وسيتم نشر النتائج التفصيلية لهذه الفعاليات عبر الموقع الإلكتروني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

كما أكد قادة دول كثيرة على الحاجة إلى اعتماد إطار شامل وحاسم للهدف العالمي بشأن التكيف، مع التركيز على معالجة التفاوت في تمويل التكيف والتخفيف. وفي إطار الوعي بالمشترك بالتأثير الكبير لتغير المناخ ، وتعهدت 18 دولة بتقديم التزامات إجمالية بلغت 725 مليون دولار حتى الآن لتفعيل للصندوق العالمي للمناخ المختص بمعالجة الخسائر والأضرار وترتيبات تمويله، بما في ذلك تخصيص دولة الإمارات 100 مليون دولار لدعم الصندوق.

وأظهر تقرير نشرته الأمم المتّحدة مؤخرا عن تغير المناخ أّن خطط العمل الوطنية بشأن المناخ ستخفض مجتمعة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 2 في المائة أقل من مستويات عام 2019 بحلول عام 2030 في حين أّن الدلائل العلمية تشير بوضوح إلى أن هناك حاجة إلى خفضها بنسبة 43 في المائة.

ويجب أن يشكل التقييم العالمي حافزا لطموح أكبر في تحقيق أهداف اتفاق باريس حيث تستعد الدول لتقديم خطط عمل وطنية منقحة من أجل المناخ بحلول عام 2025 ويحدد التقييم الإجراءات بشأن كيفية تسريع خفض الانبعاثات ،وتعزيز القدرة على مواجهة الآثار المناخية، وتوفير الدعم والتمويل الالزمين لتحقيق التحّول.

## إعادة الإنسانية للمسار الصحيح

قال الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغّير المناخ سيمون ستيل : "يتوجه أكثر من 160 من قادة العالم إلى دبي، حيث وحده التعاون بين الدول يمكن أن يعيد الإنسانية إلى المسار الصحيح. يجب أن لايكون المؤتمر بدورته الثامنة والعشرين مجرد مناسبة لالتقاط الصور. ويجب على القادة تحقيق إنجازات ملموسة، فالرسالة شديدة الوضوح".

وأضاف أيضا: "مع مغادرة القادة دبي بعد القمة الافتتاحية، يجب أن تكون رسالتهم إلى مفاوضيهم واضحة بنفس القدر: ويقع تمويل الجهود المعنية بالمناخ في صميم تحقيق هذا التحّول، حيث إن تجديد موارد الصندوق الأخضر للمناخ وزيادة الموارد المالية للتكّيف وتشغيل صندوق الخسائر والأضرار تشكل أمورا رئيسية للحفاظ على إمكانية تحقيق هدف الـ 1.5 درجة مئوية دون ترك أحد يتخلف عن الركب .

وأضاف ستيل:"الحقيقة هي أّنه دون تدفق المزيد من الأموال إلى الدول النامية، ستظل ثورة مصادر الطاقة المتجددة كسراب في الصحراء. ويجب على مؤتمر الأطراف أن يحولها إلى واقع". وشدد ستيل على أّنه في مواجهة الصراعات والتوترات المتزايدة في جميع أنحاء العالم، هناك حاجة إلى تضافر الجهود لمكافحة

تغير المناخ، وهو مجال يمكن للدول أن تعمل فيه معا بفاعلية لضمان مستقبل مستدام للناس والكوكب.

من جانبه ، قال رئيس مؤتمر الأطراف الدكتور سلطان الجابر: "ليس لدينا وقت نضيعه، فنحن بحاجة إلى اتّخاذ إجراءات عاجلة لضمان الحد من الانبعاثات ، وفي مؤتمر الأطراف، ستخضع كل دولة وشركة للمحاسبة في ظل الهدف المتمثل في إمكانية الحفاظ على عتبة 1.5 درجة مئوية".

وأضاف الجابر: "يجب أن تكون جميع الأطراف مستعدّة لاتّخاذ قرار طموح استجابة للتقييم العالمي الذي يسعى للحد من الانبعاثات مع حماية الناس والأرواح وسبل العيش". وتتيح القمة العالمية للعمل المناخي لرؤساء الدول والحكومات الفرصة لتهيئة الطريق للدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الأطراف، بالاعتماد على قرارات المؤتمرات السابقة للأطراف، وتعزيز الالتزامات المناخية، وتوثيق العمل المنسق للتصدّي لتغيّر المناخ.

## انتقال منشود في قطاع الطاقة

خلال جلسة حوارية رفيعة المستوى حول تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة، اجتمع 22 رئيس دولة وقادة الأعمال لمناقشة فرص زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة ثلاث مرات ومضاعفة كفاءة الطاقة، والاستفادة من الانخفاض الكبير في تكلفة التقنيات النظيفة.

وسلط القادة الضوء على الفرص المتاحة لخفض الانبعاثات في كل قطاع، وسبل تسريع الابتكار التكنولوجي لمعالجة انبعاثات النطاق 3، والخفض التدريجي لاستخدام الوقود التقليدي الذي لا يتم تخفيف انبعاثاته، لدعم تحقيق الانتقال المنظم والمسؤول والعادل والمنطقي في قطاع الطاقة بما يحافظ على إمكانية تفادي تجاوز الارتفاع في درجة حرارة الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية، فيما شدد القادة على الحاجة الملحّة لإنجاز عمل ملموس وفعال، وتسريع جمع وتحفيز التمويل لهذا الغرض، ولا سيما في الدول النامية، حيث يقوم النمو الاقتصادي على زيادة توفر الطاقة وتسهيل الوصول إليها.

قدم القادة في جميع القطاعات التزامات حاسمة بتسريع جهود خفض الانبعاثات وتحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة، كما تم تسليط الضوء على الالتزامات العالمية والمتعددة القطاعات بالتوسع في الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة الطاقة، وصادقت 119 دولة على دولة على الهدف العالمي لزيادة القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات ومضاعفة معدل تحسين كفاءة الطاقة، ولا يزال التأييد مستمر اً، وفي إطار مسرع الانتقال الصناعي، التزمت 35 شركة بتسريع أنشطتها للحد من الانبعاثات في القطاعات الرئيسية كثيفة الانبعاثات وقطاع المواصلات العالمي.

## خفض انبعـــاثات قطاع النفط والغاز

شهد ميثاق «خفض انبعاثات قطاع النفط والغاز» التزام 51 شركة في قطاع الطاقة بما في ذلك 29 شركة نفط وطنية، بتحقيق هدف الحياد المناخي بحلول عام 2050 ، كما التزمت 30 شركة بخفض انبعاثات غاز الميثان إلى الصفرللمرة الأولى.

كما تم إطلاق مبادرة الإمارات لتحديد أولويات العمل المناخي ضمن أجندة الاختراق التابعة للأمم المتحدة، لتحفيز المزيد من الإجراءات الحكومية في القطاعات التي يصعب الحد من أثرها البيئي، بما يشهد المسار نحو تطوير القوانين التنظيمية، بينما سلطت القمة التي الولايات المتحدة والصين ودولة الإمارات بشأن غاز الميثان وغازات الدفيئة غير ثاني أكسيد الكربون، على الإجراءات الشاملة للحد من الاحتباس الحراري على المدى القريب، وأعلنت عن تخصيص 1.2 مليار دولار لدعم جهود خفض انبعاثات غاز الميثان وغازات الدفيئة الأخرى غير ثاني أكسيد الكربون في القطاعات المختلفة في الدول النامية، وجدد المشاركون في القمة الدعوة إلى تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً بشأن الاقتصاد والتي تشمل الحد من انبعاثات غاز الميثان وغيره من غازات الدفيئة غير ثاني أكسيد )جميع انبعاثات غازات الدفيئة، كما أكد القادة أثناء القمة العالمية للعمل المناخي الحاجة إلى توفير مزيد من التمويل المناخي الميسر وبتكلفة مناسبة للجميع

وشدد القادة على أن تحقيق أهدف اتفاق باريس يتطلب توفير التمويل المناخي بشكل كا فٍ ، ودعوا إلى تقديم استجابة للحصيلة العالمية

ما من شأنه توسيع نطاق التمويل والاستثمار المناخي، حيث يدرك القادة الحاجة الملحّة إلى رفع حجم التمويل المخصص للمناخ من مليارات إلى تريليونات الدولارات لمعالجة نقص التمويل المناخي، خاص ةُ في دول الجنوب العالمي، لذلك أكد القادة ضرورة تحقيق نقلة نوعية وتقدم جذري في هيكل التمويل المناخي لتسريع تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة، على نحو يحتوي الجميع ولا يترك أحد اً خلف الركب، واستجابة لذلك،

وضع إعلان القادة لدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الإطار العالمي لتمويل المناخ، والذي تم تطويره وإقراره من قبل 12 دولة رائدة وممثلة، ملامح هيكل مالي جديد من خلال 10 مبادئ لتوفير مزيد من التمويل بشروط ميسرة وبتكلفة مناسبة، مما تعد خطوة مهمة في هذا الاتجاه، وقد دعم تقرير فريق الخبراء المستقل رفيع المستوى إعداد الإعلان في بداية انطلاق كوب 28

لقد حققت القمة العالمية للعمل المناخي تقدما كبيرا في تنفيذ المجالات الأساسية لهذا الإعلان لتعزيز تدفقات التمويل الحكومي والخاص ومتعدد المصادر، وتضمن ذلك إشارات إيجابية من كندا وألمانيا بشأن الوفاء بمبلغ ال 100 مليار دولار هذا العام، كما تم التعهد بحوالي 3.16 مليار دولار لصندوق المناخ الأخضر، مما يرفع إجمالي مبلغ التجديد الثاني إلى إجمالي كبير غير مسبوق قدره 12.48 مليار دولار، بالإضافة التعهد بمبلغ 725 مليون دولار لتفعيل لصندوق العالمي للمناخ المختص بمعالجة الخسائر والأضرار، والمساهمات المقدمة إلى صندوق التكيف.

## زيادة هـدف التمـويل المناخي

أعلن البنك الدولي عن زيادة هدف التمويل المناخي بنسبة 45 %، مع الالتزام بتوظيف أكثر من 40 مليار دولار سنويا بحلول عام 2025 ، منها 9 مليارات دولار إضافية لتمويل التخفيف والتكيف بالتساوي، بينما تعهدت دولة الإمارات بمبلغ 200 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة لدعم صندوق الصلابة والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي.

وشددت العديد من الدول على ضرورة بذل المزيد من الجهود لسد زيادة نقص تمويل التكيف، ومعالجة أزمة الديون العالمية التي تعوق هذه الدول عن اتخاذ إجراءات تحقق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة،

حيث تم الإعلان عن مبادرة جديدة للتصنيع الأخضر بمشاركة رؤساء 12 دولة إفريقية، لتسريع استخدام مصادر الطاقة النظيفة وتوسيع نطاقها في القارة الإفريقية، بناء على مبادرة التمويل الإماراتية في مجال الطاقة النظيفة التي تم إطلاقها في شهر سبتمبر الماضي.

## صندوق ألتيرا الاستثماري لتحفيز العمل المناخي

شدد عدة قادة على ضرورة تفعيل وتحفيز رأس المال من القطاع الخاص، وطرح كثير من القادة الحكوميين والماليين في هذا الإطار سلسلة من الخطوات الفاعلة والحوافز والأدوات المبتكرة، كان من أهمها إطلاق دولة الإمارات صندوق «ألتيرا» الاستثماري لتحفيز العمل المناخي بقيمة 30 مليار دولار.

ويمثل صندوق «ألتيرّا» الاستثماري . الذي جرى إطلاقه في مؤتمر الأطراف COP28 خطوة جديدة لتحفيز التمويل المناخي ،وصمم لسد فجوة التمويل المناخي وتيسير الحصول عليه بتكلفة مناسبة، كما يهدف إلى تحفيز جمع واستثمار 250 مليار دولار بحلول عام 2030، حتى يصبح أكبر صندوق استثماري خاص يركز على حلول مواجهة تغير المناخ على مستوى العالم.

ويعمل الصندوق على تمويل الحلول الداعمة للجهود الدولية لبناء منظومة أكثر إنصافا للتمويل المناخي، مع التركيز على توفير مزيد من التمويل لدول الجنوب العالمي.

## حلول المناخ والصحة وحماية ا لطبيعة

أكدت القمة ضرورة وضع حماية البشر والطبيعة وتحسين الحياة وسبل العيش في مقدمة أولويات الدول، وضمان التنمية المستدامة للجميع، حيث التزم 137 رئيس دولة وحكومة بأهداف طموحة جديدة بشأن وضع التطوير الشامل بشأن النظم الزراعية والزراعة ضمن خططهم المناخية الوطنية،إلى جانب الالتزام بدعم أساليب الزراعة المتجددة والابتكارات الرائدة في مجال الغذاء بشأن المناخ والصحة، في نقلة نوعية في مجال العمل المناخي.

وصادقت 125 دولة على إعلان كوب 28 حيث قدم الممولون شريحة أولية قدرها مليار دولار لحلول المناخ والصحة ، فيما شهد موضوع الطبيعة اهتماماً كبير من قبل صناع القرار المتعلق بالعمل المناخي، حيث أعلنت الدول الغنية بالغابات في جميع أنحاء آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، والدول الغنية بالمحيطات في المحيط الهادئ، خططا استثمارية رائدة

للتنفيذ المتزامن لأهداف اتفاق باريس والإطار العالمي الجديد للتنوع البيولوجي، وتوفير 2.59 مليار دولار من التمويل الرئيسي من المصادر الحكومية والخاصة، لتحسين سبل العيش، وتحقيق الأهداف التنموية في المجتمعات المحلية والأصلية.

كما تم وضع موضوع المياه والتي تعد المرة الثانية في مؤتمر الأطراف، مع التركيز على ندرة المياه وضرورة توفيرها ، وساهمت دولة الإمارات بمبلغ 150 مليون دولار، والتزمت بنوك التنمية متعددة الأطراف بمضاعفة تمويلها المناخي المخصص للمياه في غضون ثلاث سنوات، فيما اعتمدت أكثر من 150 شركة ومستثمرً ا اتخاذ الإجراءات اللازمة ضمن دعوة العمل المتعلقة بمبادرة «دعم الطبيعة لتعزيز العمل المناخي».

ووجهت القمة العالمية للعمل المناخي دعوة واضحة وحاسمة للتكاتف واحتواء الجميع في العمل المناخي، وسلطت الضوء على الأدوار الرئيسية للمجتمع المدني والنساء والقادة المحليين والمجتمعات الدينية والشعوب الأصلية، والدول الأكثر عرضة لتداعيات تغير المناخ.

## بيان الشباب العالمي

قدم الأطفال والشباب مجموعة من المطالب السياسة الحاسمة من خلال بيان الشباب العالمي، الذي تضمن مدخلات استرشادية لأكثر من 750.000 ألف شاب.

وشدد القادة على الحاجة إلى تحقيق نقلة نوعية وتقدم جذري في منظومة التعليم، حيث تم الإعلان عن استثمار بقيمة 70 مليون دولار لبناء مدارس مرنة في الدول الأكثر عرضة لتداعيات تغير المناخ.

وأعلنت رئاسة المؤتمر عن «التحالف من أجل الشراكات متعددة المستويات عالية الطموح»، الذي أقرته 64 دولة والتزمت بعقد شراكة مع الحكومات المحلية بشأن الجولة القادمة من المساهمات المحددة وطنيا وغيرها من الخطط والاستراتيجيات المناخية، ونتيجة لذلك، تم حشد نحو 470 مليون دولار لدعم العمل المناخي في المناطق الحضرية.

وشاركت أكثر من 850 شركة ومؤسسة خيرية وانضمت أكثر من 200 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم، معظمها من دول الجنوب العالمي، للمساهمة بدور رائد في الجهود الهادفة إلى إحداث نقلة نوعية وتقدم جذري في تطوير ونشر حلول تكنولوجيا المناخ.

## إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمبادرة العالمية للتقارير (GRI)

كيف تخدم معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) الجديدة التي سيتم إصدارها في عام 2024 أهداف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP 28). من المتوقع إصدار معيارين جديدين لمبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) في أوائل عام 2024 في مجال التنوع البيولوجي والتعدين.

وتمت الموافقة على المعيارين الجديدين من قبل مجلس معايير الاستدامة العالمية (GSSB) هذا الشهر، وسيتم تقديمهما الآن إلى لجنة مراقبة الإجراءات القانونية الواجبة لإجراء تقييم نهائي.

وسيشهد العام الجديد أيضًا دخول اثنين من معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير حيز التنفيذ؛ المبادرة العالمية لإعداد التقارير 13: قطاعات الزراعة وتربية الأحياء المائية وصيد الأسماك والمبادرة العالمية لإعداد التقارير 12: قطاع الفحم. وهذا يعني أن أي منظمات تقدم تقاريرها وفقًا لمعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، وتعمل في هذه القطاعات، سيُطلب منها استخدامها اعتبارا من 1 يناير 2024.

إن اختتام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، والمناقشة حول «التخلص التدريجي» من الوقود الأحفوري، يوضح مرة أخرى بشكل جلي لماذا يحتاج العالم إلى قدر أكبر من الشفافية بشأن تأثيرات المنظمات المتعلقة بتغير المناخ، وكيفية إدارتها لهذه التأثيرات. ولمعالجة هذه المشكلة، وافق مجلس GSSB على معيار مقترح لتغير المناخ من مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI)، وهو الآن مطروح للتعليق العام.

توضح هذه النظرة العامة العناصر الرئيسية للمعيار وكيف أنها تتيح قدرا أكبر من الشفافية بشأن أهداف المنظمات للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري بالإضافة إلى تأثيرات خطط التحول والتكيف وإزالة الغازات الدفيئة ومشاريع ائتمان الكربون على الأشخاص مثل العمال والمجتمعات، وعلى البيئة.

يشار إلى أن هارولد باولس ومارجريتا باربيري من قسم المبادرة العالمية للتقارير كانا من ضمن المشاركين في مؤتمر الأطراف كوب 28 لأجل التواصل حول الدور الرئيسي لمعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) في إعداد التقارير المناخية.

## الختام والتوصيات

توصلت الدورة الثامنة والعشرون للأمم المتحدة لتغير المناخ (COP28) إلى استنتاجات رئيسية، وعلى رأسها اتفاقية تاريخية «إجماع الإمارات العربية المتحدة» من قبل 198 طرفًا لتحقيق حقبة جديدة من العمل المناخي. ويحدد إجماع الإمارات العربية المتحدة أجندة مناخية طموحة للحفاظ على 1.5 درجة مئوية في متناول اليد.

ودعا الأطراف إلى التحول عن الوقود الأحفوري للوصول إلى صافي الصفر وشجعهم على تقديم مساهمات محددة وطنيا على مستوى الاقتصاد، بما في ذلك هدف محدد جديد لزيادة مصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات ومضاعفة كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030، وبناء الزخم نحو استراتيجية جديدة. هيكلية تمويل المناخ. يعكس توافق الإمارات العربية المتحدة، الذي جاء بعد عام من المشاركات الدبلوماسية الشاملة وأسبوعين من المفاوضات المكثفة، هدف رئاسة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف المتمثل في تقديم الاستجابة الأكثر طموحًا للتقييم العالمي وتحقيق الأهداف الأساسية لاتفاق باريس.

وتوصل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) إلى إشارة غير مسبوقة إلى التحول عن استخدام جميع أنواع الوقود الأحفوري لتمكين العالم من الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050.

كما دعا إلى بناء الزخم وراء أجندة إصلاح الهيكل المالي، والاعتراف بدور وكالات التصنيف الائتماني لأول مرة، والدعوة إلى توسيع نطاق التمويل الميسر والمنح. أقر مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين بالحاجة إلى زيادة تمويل التكيف بشكل كبير بما يتجاوز المضاعفة لتلبية الاحتياجات العاجلة والمتطورة.

خارج نطاق التقييم العالمي، حقق مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون نتائج تاريخية تم التفاوض عليها لتفعيل الخسائر والأضرار، وتأمين 792 مليون دولار من التعهدات المبكرة، وتوفير إطار عمل للهدف العالمي بشأن التكيف (GGA)، وإضفاء الطابع المؤسسي على دور أبطال المناخ الشباب لتعميم دمج الشباب في مؤتمر الأطراف في المستقبل.

طوال عام 2023، اتخذت رئاسة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف خطوات جريئة وحاسمة لتحقيق ما هو أبعد من النص التفاوضي من خلال «خطة العمل» التي تشمل أربع ركائز؛ وتتبع سريع لانتقال عادل ومنظم للطاقة؛ وإصلاح التمويل المناخي لجعله أكثر توفرا، وبأسعار معقولة.

ويمكن الوصول إليه؛ التركيز على الناس والطبيعة والحياة وسبل العيش؛ وتعزيز الشمولية الكاملة في العمل المناخي. لقد كان حجم الإنجازات التي تم تحقيقها في إطار خطة العمل غير مسبوق لأي مؤتمر أطراف، وهو دليل على رغبة الممثلين من مجموعة كبيرة من القطاعات والصناعات في اتخاذ إجراءات إيجابية.

وفي إطار خطة العمل الشاملة لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، تمت تعبئة أكثر من 85 مليار دولار من التمويل وتم إطلاق 11 تعهدًا وإعلانًا وحصلت على دعم تاريخي. شهد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين إطلاق مبادرة ألتيرا، وهي أداة التمويل الخاص التحفيزية في دولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة 30 مليار دولار، والتي تسعى إلى تعبئة إجمالي 250 مليار دولار للعمل المناخي العالمي.

ويتضمن «إعلان الإمارات العربية المتحدة بشأن الزراعة والغذاء والمناخ» (COP28) أنظمة زراعية وغذائية مستدامة استجابةً لتغير المناخ. وقد حصل على موافقات من 158 دولة. ويهدف «إعلان الإمارات العربية المتحدة بشأن المناخ والصحة» COP28 إلى تسريع عملية تطوير أنظمة صحية مستدامة وعادلة وقادرة على التكيف مع المناخ. وقد تمت الموافقة عليه من قبل 144 دولة.

توصل مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون أيضًا إلى المسرع العالمي لإزالة الكربون (GDA) - وهو عبارة عن سلسلة من مبادرات الطاقة التاريخية عبر القطاعين العام والخاص لتسريع تحول الطاقة بما في ذلك التعهد العالمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لزيادة قدرة توليد الطاقة المتجددة المثبتة عالميًا ثلاث مرات إلى ما لا يقل عن 11 ألف جيجاوات ومضاعفة المعدل السنوي العالمي لتحسين كفاءة استخدام الطاقة إلى أكثر من 4 في المائة بحلول عام 2030. وقد أقرتها 132 دولة.

كما تضمن اتفاق النفط والغاز ميثاق إزالة الكربون من النفط والغاز (OGDC)، الذي يُلزم الموقعين بالوصول إلى الصفر من انبعاثات غاز الميثان وإنهاء الحرق الروتيني بحلول عام 2030، وعمليات صافي الصفر بحلول عام 2030.

# 7 تريليونات دولار استثمارات سنوية على أنشطة ذات تأثير سلبي للقطاعين العام والخاص على البيئة عالميا

كتب : محمد الغباشي

بلغ إجمالي الاستثمارات على الأنشطة ذات التأثير السلبي المباشر على البيئة والطبيعة من مصادر القطاعين العام والخاص نحو 7 تريليونات دولار. أي ما يعادل حوالي 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي .

وأظهر أحدث تقرير عن حالة التمويل من أجل الطبيعة - الذي صدر ضمن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائه - أنه في عام 2022، بلغ إجمالي الاستثمارات في الحلول القائمة على الطبيعة حوالي 200 مليار دولار، لكن التدفقات المالية على الأنشطة التي تضر البيئة بشكل مباشر كانت أكثر بنحو 30 مرة ، ما يكشف عن تباين مثير للقلق بين أحجام التمويل للحلول القائمة على حماية البيئة وتدفقات التمويل ذات التأثير السلبي على البيئة ،ويؤكد الحاجة الملحة لمعالجة الأزمات المترابطة المتمثلة في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي.

وقالت إنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: "الحلول القائمة على الطبيعة تعاني من نقص كبير في التمويل. إن الاستثمارات السنوية على الأنشطة ذات التأثير السلبي على البيئة أكثر بنحو 30 مرة من تمويلات الحلول القائمة على حماية الطبيعة والتي تعزز مناخا مستقرا وأراض وطبيعة صحية.

وأضاف "من أجل الحصول على أي فرصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن يتم قلب هذه الأرقام - حيث يكون الحراس الحقيقيون للأرض، مثل الشعوب الأصلية، من بين المستفيدين الرئيسيين". وتستند النتائج إلى تحليل للتدفقات المالية العالمية، مما يكشف أن تدفقات تمويل القطاع الخاص ذي التأثير السلبي على البيئة تصل إلى 5 تريليونات دولار سنويا، أي 140 مرة أكبر من 35 مليار دولار من الاستثمارات الخاصة في الحلول القائمة على حماية البيئة.

# تمويلات القطاع الخاص ذات التأثير السلبي على البيئة تصل إلى 5 تريليونات دولار سنويا

وتمثل الصناعات الخمس التي توجه معظم التدفقات المالية ذات التأثير السلبي - البناء، والمرافق الكهربائية، والعقارات، والنفط والغاز، والأغذية والتبغ - 16 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار في الاقتصاد ولكنها تمثل 43 في المائة من التدفقات ذات التأثير السلبي على الطبيعة المرتبطة بالتدمير. الغابات والأراضي الرطبة وغيرها من الموائل الطبيعية.

وقال نيكي مارداس، المدير التنفيذي لشركة جلوبال كانوبي: «يعد تقرير هذا العام بمثابة تذكير صارخ بأن الاستمرار في «العمل كالمعتاد» يشكل تهديدًا خطيرًا لكوكبنا، مما يعزز الحاجة الملحة للانتقال إلى ممارسات الأعمال المستدامة ووقف التمويل سلبي التأثير، من تدمير الطبيعة.

وتابع قائلا : «إن الشبكة تضيق، مع زيادة الضغوط التنظيمية في المجالات الرئيسية مثل معالجة إزالة الغابات، وهذا يعني أن تلك الشركات والمؤسسات المالية التي لا تزال تسبب المشكلة تحتاج الآن إلى تحقيق أقصى استفادة من البيانات والتوجهات والأطر الممتازة المتاحة بالفعل للالتزام العاجل بالبيئة لتحقيق مستقبل إيجابي.»

ويقدر الإنفاق الحكومي على إعانات الدعم الضارة بيئيا في أربعة قطاعات - الزراعة، والوقود الأحفوري، وصيد الأسماك، والغابات - بنحو 1.7 تريليون دولار في عام 2022، وتضاعف دعم الوقود الأحفوري للمستهلكين وحدهم من 563 مليار دولار في عام 2021 إلى 1.163 تريليون دولار في عام 2022.

وحدد التقرير فجوة تمويلية كبيرة للحلول القائمة على الطبيعة، حيث تم تخصيص 200 مليار دولار أمريكي فقط في عام 2022، بقيادة الحكومات، التي ساهمت بنسبة 82 في المائة (165 مليار دولار أمريكي)، في حين يظل التمويل الخاص متواضعاً عند 35 مليار دولار أمريكي (18 في المائة). من إجمالي تدفقات تمويل الحلول القائمة على حماية الطبيعة).

ولتحقيق أهداف اتفاقية ريو بشأن الحد من تغير المناخ إلى 1.5 درجة مئوية، وكذلك هدف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي المتمثل في تخصيص 30 في المائة من الأراضي والبحار بحلول عام 2030 وتحقيق تحييد تدهور الأراضي،

يجب أن تضاعف التدفقات المالية إلى الحلول القائمة على الطبيعة ثلاثة أضعاف تقريبًا من المستويات الحالية (200 مليار دولار أمريكي) لتصل إلى 542 مليار دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2030 وأربعة أضعاف لتصل إلى 737 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2050.

ويحتاج كل من التمويل العام والاستثمار الخاص إلى زيادة كبيرة، بالتزامن مع إعادة تنظيم التدفقات المالية التي تخلف تأثيرا ضارا على البيئة. وفي حين سيستمر التمويل العام في لعب دور حاسم، فمن المحتمل أن يزيد القطاع الخاص حصته من التمويل القائم على حماية

## التدفقات المالية على الأنشطة ذات التأثير السلبي أكثر بنحو 35 مرة مقارنة بالحلول القائمة على حماية الطبيعية

البيئة من 18 في المائة حاليا إلى 33 في المائة بحلول عام 2050. وقال يوخن فلاسبارث، وزير الدولة: «إن التدهور الواسع النطاق للبيئة لايؤدي إلى تفاقم أزمة المناخ فحسب، بل يدفعنا أيضًا نحو تجاوز حدود الكوكب».

وأضاف «إن الاستثمار في الحلول القائمة على حماية البيئة يوفر وسيلة استراتيجية وفعالة من حيث التكلفة للتصدي للتحديات المترابطة المتمثلة في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي، وفي الوقت نفسه تحقيق تقدم ملموس نحو أهداف التنمية المستدامة». في الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، التي مولت التقرير».

وتوفر الحلول القائمة على حماية البيئة فرصا استثمارية مهمة، لأنها فعالة من حيث التكلفة وتوفر فوائد متعددة. ومن الممكن أن تتضاعف فرص الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي بمقدار أربعة أضعاف بحلول عام 2050 استنادا إلى الربحية الطويلة الأجل للإنتاج المستدام للأغذية والسلع الأساسية، وهو أمر بالغ الأهمية لتحفيز الاستثمار الخاص ،

كما أن حماية النظم البيئية المتنوعة فعالة للغاية من حيث التكلفة، حيث تمثل 80 في المائة من الأراضي الإضافية اللازمة للحلول القائمة على حماية البيئة بينما تستوعب 20 في المائة فقط من تمويل الحلول الإضافية القائمة على حماية البيئة بحلول عام 2030.

ونظرا لحجم التدهور على مستوى العالم، توفر عملية الاستعادة فرصا هائلة لإعادة تعزيز وظيفة النظام البيئي ومرونته لتقديم خدمات النظام البيئي التي يعتمد عليها الناس بشكل كبير .

وأشار التقرير إلى أن مجرد مضاعفة الاستثمار في الحلول القائمة على حماية البيئة إلى مثلين أو ثلاثة أمثال لن يكون كافياً لتحقيق أهداف ريو الثلاثة ما لم يتم تخفيض التدفقات المالية التي تبلغ نحو 7 تريليونات دولار على الأنشطة ذات التأثير السلبي على البيئة بشكل كبير وإعادة توجيهها بشكل مثالي لصالح البيئة.

هناك حاجة إلى تحول كبير للبيئة ، ولاينبغي للقطاع المالي والشركات أن تعمل على زيادة الاستثمارات في الحلول القائمة على حماية البيئة فحسب، بل يجب عليها أيضا أن تنفذ حوافز لإعادة توجيه التمويل من الأنشطة الضارة، وتعزيز النتائج الإيجابية للبيئة ، كما تلعب السياسات الحكومية دورا حاسما في خلق بيئة مواتية لتعزيز فرص الاستثمار.

جدير بالذكر أن آفاق الاستثمار في الحلول القائمة على حماية البيئة آخذة في الازدهار، مدفوعة بالإصلاح الشامل للقطاعات العالمية مثل الغذاء، والصناعات الاستخراجية، والعقارات، والبنية التحتية - وهي العوامل الرئيسية التي تساهم في تدهور الطبيعة. وتنافس هذه الفرص تلك الناشئة عن أزمة المناخ، مما يمثل لحظة محورية للتغيير المؤثر.

# تقرير لجامعة أكسفورد العالمية: ما لا يقل عن 55٪ من الاقتصاد العالمي يخضع لمعايير صافي الانبعاثات الصفري

كتب : محمد الغباشي

كشفت تقرير حديث صادر عن جامعة أكسفورد إن ما لا يقل عن 55% من الاقتصاد العالمي يخضع بالفعل لشكل من أشكال تنظيم صافي الانبعاثات الصفري ، حيث اعتبارا من عام 2024، سيتم تطبيق ما لا يقل عن 77 لائحة لصافي الانبعاثات الصفري في جميع أنحاء العالم.

لقد تطور النشاط التنظيمي المحدد في أعضاء مجموعة العشرين بسرعة، حيث تضاعف حجمه أربع مرات تقريبًا على مدار أربع سنوات فقط، وفقًا لتقرير صافي الانبعاثات الصفري لعام 2023. وشدد التقرير على أنه من الضروري، لكي تعني وعود مؤتمر الأطراف أي شيء، أن تقوم الحكومات بوضع سياسات و أنظمة تنظيمية لدعم تعهدات المناخ.

وشدد التقرير على أن نتائج COP28 ذات مغزى. فللمرة الأولى منذ ثلاثة عقود (منذ تأسيس اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)، تم إدراج النفط والغاز في نص متفق عليه. ويتضمن النص النهائي حزمة من التنازلات التي قد تسبب مشاكل في المستقبل، ولكن هذه اللحظة لا تزال تمثل إشارة تاريخية حول "بداية نهاية عصر الوقود الأحفوري".

لكن نظرة تجريبية على الإجراءات الحكومية عبر مجموعة العشرين تشير إلى أن هناك تحركًا ثابتًا نحو مساءلة الشركات بشأن المناخ. وفي الو اقع، توصل تقييم أكسفورد صافي الانبعاثات الصفري المنشور مؤخرًا إلى أن الحكومات في جميع أنحاء العالم بدأت في وضع "حواجز حماية" تنظيمية لحمايتنا من دفع الكوكب إلى حدوده.

ويحدث هذا في سياق تراجع الاستقرار الجيوسياسي، وأزمة الطاقة المستمرة التي تعمل بالوقود الأحفوري، والتسارع المتزامن لتأثيرات المناخ وإزالة الكربون. وفي ظل هذه الظروف، فإن توقع وفاء القطاع الخاص طوعا بوعوده المناخية هو طريق صعب ، وقد شهد العامان الماضيان خطوات محبطة إلى الوراء، مع تراجع الشركات عن التزاماتها، حتى مع تز ايد إلحاح البحوث حول الأساسيات الاقتصادية التي يقوم عليها التحول الأخضر.

# يجب على الحكومات وضع سياسات وأنظمة تنظيمية لدعم تعهدات المناخ

واستجابة لذلك، بدأت الحكومات في اتخاذ الإجراءات اللازمة : ففي التقرير، لوحظ زيادة ملموسة في سياسات وتنظيمات صافي الانبعاثات الصفري، والتي ستكون حاسمة لتحقيق الاتفاقية الدولية الجديدة بشأن «الانتقال بعيدًا عن الوقود الأحفوري». ...لتحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050".

منذ التوقيع على اتفاق باريس للمناخ في عام 2015، تم التعهد بسلسلة من الالتزامات للوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري في جميع أنحاء القطاعين العام والخاص.

أظهر أحدث تقييم عالمي لصافي الانبعاثات الصفري أن عدد الشركات الكبيرة المدرجة في البورصة والتي لديها أهداف مناخية تضاعف خلال عامين، مع التزامات الآن من أكثر من 50٪ من الشركات.

ومن بين الالتزامات التي تمت دراستها في التقرير، كان أقل من ثلثها مدعوما بشكل كاف بخطة تلبي الحد الأدنى من المعايير المتفق عليها دوليا. ولم يبذل تقرير «النزاهة» الذي نشرته مجموعة من الخبراء بدعوة من الأمم المتحدة العام الماضي أي جهد في الإشارة إلى أوجه القصور الكامنة وراء العديد من الوعود.

فمن الأهمية بمكان بناء بيئات تمكينية للشركات للوفاء بالتزاماتها المناخية من خلال تعزيز التنظيم والسياسات ، كما أن تثبيت هذه البراغي له تأثير مزدوج : فسوف يُطلب من المتقاعسين أن يبذلوا قصارى جهدهم، في حين سيرى القادة الذين نفذوا الحديث مكافأة على استثماراتهم وجهودهم.

هناك أيضًا العديد من الأسباب التي تدفع الشركات إلى الدعوة إلى اتخاذ إجراءات حكومية لشق طريق عبر متاهة من الأطر التطوعية المعنية بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ، إن المتطلبات المكررة تكلف الشركات الوقت والمال، وهي موارد يمكن أن تذهب نحو تطوير حلول المناخ.

في أعقاب التصريحات التاريخية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، إنها لحظة حاسمة لتحويل موجة العمل المناخي التطوعي إلى قواعد أساسية واضحة وعادلة ومتسقة للاقتصاد صافي الانبعاثات الصفري.

ببساطة، صافي الانبعاثات الصفري هو خفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى أقرب مستوى ممكن من الصفر، مع إعادة امتصاص أي انبعاثات متبقية من الغلاف الجوي، عن طريق المحيطات والغابات على سبيل المثال.

ويُظهر العلم بوضوح أنه من أجل تجنب أسوأ آثار تغير المناخ والحفاظ على كوكب صالح للعيش، يجب أن تقتصر زيادة درجة الحرارة العالمية على 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة. حاليًا، أصبحت الأرض أكثر دفئًا بنحو 1.1 درجة مئوية مما كانت عليه في أواخر القرن التاسع عشر، مع استمرار الانبعاثات في الارتفاع. لإبقاء الاحترار العالمي لا يزيد عن 1.5 درجة مئوية - على النحو المطلوب في اتفاق باريس - يجب خفض الانبعاثات بنسبة 45٪ بحلول عام 2030 والوصول إلى صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050.

ويعد الانتقال إلى عالم صافي انبعاثاته صفر أحد أكبر التحديات التي واجهتها البشرية. ولن يتحقق ذلك سوى بتحول كامل في كيفية الانتاج والاستهلاك والتحرك.

يعد قطاع الطاقة مصدر حوالي ثلاثة أرباع انبعاثات غازات الدفيئة اليوم ويمثل المفتاح لتجنب أسوأ آثار تغير المناخ. ومن شأن استبدال الطاقة الملوثة من الفحم والغاز والنفط بالطاقة المستمدة من مصادر متجددة، مثل الرياح أو الشمس، أن يقلل بشكل كبير من انبعاثات الكربون.

# توقع وفاء القطاع الخاص طوعا بوعوده المتعلقة بالمناخ أمر صعب

يتعهد تحالف متنام من البلدان والمدن والشركات والمؤسسات الأخرى بالوصول إلى صافي انبعاثات صفرية. حددت أكثر من 70 دولة ، بما في ذلك أكبر الجهات المسببة للتلوث - الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - هدفًا صافًا صفريًا ، يغطي حوالي 76 ٪ من الانبعاثات العالمية . تعمل أكثر من 3000 شركة ومؤسسة مالية مع مبادرة الأهداف القائمة على العلم لتقليل انبعاثاتها بما يتماشى مع علم المناخ.

وانضمت أكثر من 1000 مدينة وأكثر من 1000 مؤسسة تعليمية وأكثر من 400 مؤسسة مالية إلى السباق إلى الصفر ، وتعهدت باتخاذ إجراءات صارمة وفورية لخفض الانبعاثات العالمية إلى النصف بحلول عام 2030.

اقترن النمو في التعهدات الصافية الصفرية بتكاثر المعايير بمستويات متفاوتة من المتانة. لتطوير معايير أقوى وأكثر وضوحًا لتعهدات الانبعاثات الصفرية الصافية من قبل الكيانات غير الحكومية مثل الشركات والمستثمرين والمدن والمناطق ، وتسريع تنفيذها ، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس في مارس 2022 فريق خبراء رفيع المستوى بشأن التزامات صافي الانبعاثات الصفرية للكيانات غير الحكومية. قدم فريق الخبراء توصياته في COP27 في 8 نوفمبر 2022. وبحسب تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2022 ، فإن الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات حتى الآن أقل بكثير مما هو مطلوب. ستؤدي الخطط المناخية الوطنية الحالية - لـ 193 طرفًا في اتفاقية باريس مجتمعة - إلى زيادة كبيرة بنسبة 11٪ تقريبًا في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2010.

يتطلب الوصول إلى صافي الصفر من جميع الحكومات - أولاً وقبل كل شيء أكبر المسببات للانبعاثات - تعزيز مساهماتها المحددة وطنياً بشكل كبير واتخاذ خطوات جريئة وفورية نحو الحد من الانبعاثات الآن. دعا ميثاق غلاسكو للمناخ جميع البلدان إلى إعادة النظر في أهداف 2030 وتعزيزها في المساهمات المحددة وطنيًا بحلول نهاية عام 2022 ولكن تم تقديم 24 خطة مناخية جديدة أو محدثة فقط بحلول سبتمبر 2022.

شكلت أكبر سبع دول مصدرة للانبعاثات (الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند والاتحاد الأوروبي وإندونيسيا والاتحاد الروسي والبرازيل) حوالي نصف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية في عام 2020.

مجموعة العشرين (الأرجنتين أستراليا البرازيل كندا الصين فرنسا ألمانيا الهند إندونيسيا إيطاليا اليابان جمهورية كوريا المكسيك روسيا المملكة العربية السعودية جنوب إفريقيا تركيا المملكة المتحدة الولايات المتحدة. والاتحاد الأوروبي) مسؤولة عن حوالي 75 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية .

# 18 جامعة مصرية في تصنيف «QS» العالمي للجامعات المستدامة خلال 2024

**كتب : محمد الغباشي**

تم إدراج 18 جامعة مصرية ضمن 1400 جامعة عالمية في تصنيف QS العالمي للجامعات المستدامة 2024 – الصادر في 5 ديسمبر 2023. وتشمل التصنيفات جامعات العالم الرائدة في مجال الاستدامة الاجتماعية والبيئية من خلال استخدام منهجية تتكون من مؤشرات مصممة لقياس قدرة المؤسسة على مواجهة أكبر التحديات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في العالم.

وجاءت جامعة القاهرة على رأس الجامعات المصرية المستدامة في تصنيف QS، تليها جامعة المنصورة، والجامعة الأمريكية بالقاهرة، وجامعة عين شمس بالقاهرة، وجامعة قناة السويس، وجامعة الإسكندرية، وجامعة بنها. وضمت القائمة أيضًا جامعة أسيوط، وجامعة الزقازيق، وجامعة بني سويف، وجامعة طنطا، وجامعة أسوان، وجامعة بورسعيد، وجامعة جنوب الوادي، وجامعة الفيوم، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وجامعة حلوان، وجامعة القاهرة. جامعة كفرا لشيخ .

## الجامعات العالمية ضمن تصنيفات QS العالمية الاستدامة

أفضل خمس جامعات في تصنيف QS للاستدامة هي جامعة تورنتو (كندا)، وجامعة كاليفورنيا (الولايات المتحدة)، وجامعة مانشستر (المملكة المتحدة)، وجامعة كولومبيا البريطانية (كندا)، وجامعة أوكلاند (نيوزيلندا). أول تصنيف للجامعات العالمية من QS: الاستدامة يقارن 700 من أفضل الجامعات في العالم مع مجموعة من مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية، لمعرفة المؤسسات التي تبذل قصارى جهدها لمعالجة أكبر التحديات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في العالم.

وقد تم تصميم التصنيف ليعكس الأداء في كلا الجانبين – البيئي والاجتماعي – مع التركيز بشكل واضح على التأثير الخارجي. وهذا يعني أن التصنيف سيركز بشكل أكبر على تأثير الأبحاث ونتائج الخريجين (هل سيعمل الخريجون في وظائف مستدامة؟) بدلاً من التركيز على التدابير داخل الحرم الجامعي مثل مصادر الطاقة المتجددة ومبادرات إعادة التدوير.

ولكي تكون المؤسسة مؤهلة للحصول على تصنيف هذا العام، يجب أن تكون مؤهلة أيضًا للإدراج في التصنيف الشامل لجامعات QS العالمية. وكان على كل جامعة مدرجة أيضًا أن تلبي الحد الأدنى من الأبحاث المرتبطة بالاستدامة وأن يكون لديها استراتيجية واضحة ومنشورة بشأن العمل المناخي.

وأنجح الجامعات في هذا التصنيف هي تلك القادرة على إظهار الاستدامة خارجيًا. كما تم تضمين البيانات على المستوى الوطني، والتي تغطي جوانب مثل السلامة والتسامح، والهواء النظيف والماء، والتسامح والحرية. وذلك لأن تصنيفات QS تعرف أن الطلاب يريدون معرفة أن الموقع الذي يختارونه للدراسة فيه - وكذلك جامعتهم - يعمل على تحقيق مستقبل مستدام.

# دراسة حديثة: 50٪ من المؤسسات تخصص ميزانيات محددة للذكاء الاصطناعي التوليدي في مجال التسويق

كتب : محمد الغباشي

أظهر تقرير حديث أن نصف المؤسسات. ممن شملتهم الدراسة. خصصت ميزانيات محددة للذكاء الاصطناعي التوليدي في التسويق، وأن 47% منها قامت بتأمين فرق لتنفيذ الذكاء الاصطناعي التوليدي في التسويق. ووجدت الدراسة أن حوالي 62% من المسوقين يعتقدون أن الذكاء الاصطناعي التوليدي سيعزز الإبداع البشري، ويعزز الصفات الإنسانية الفريدة مثل الحدس والعاطفة وفهم السياق.

جاء ذلك وفقًا لأحدث تقرير لمعهد كابجيميني للأبحاث بعنوان "الذكاء الاصطناعي التوليدي والدور المتطور للتسويق: قواعد لعب مدير التسويق"، والذي استطلع آراء 1800 مدير تنفيذي يشرفون على استراتيجيات التسويق عبر مؤسسات متنوعة في جميع أنحاء العالم بإيرادات سنوية تزيد عن مليار دولار.

وجاءت المنظمات من مجموعة قطاعات، بما في ذلك السيارات، والخدمات المصرفية، والسلع الاستهلاكية، والتأمين، وتجارة التجزئة، والاتصالات، والمرافق، والتكنولوجيا الفائقة، والتصنيع، وعلوم الحياة، والقطاع العام والإعلام. يقع مقرهم في 14 دولة عبر أمريكا الشمالية وأوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء 25 مقابلة متعمقة مع كبار مسؤولي التسويق وقادة التسويق الذين لديهم معرفة مباشرة أووعي بمبادرات الذكاء الاصطناعي التوليدية لمؤسساتهم.

الرسوم البيانية التي تقارن بيانات عامي 2021 و2023 تستبعد المشاركين من قطاعات B2B، حيث لم يكونوا جزءًا من استطلاع عام 2021. وتشمل القطاعات المغطاة السيارات والبنوك والسلع الاستهلاكية والتأمين وتجارة التجزئة والاتصالات والمرافق. وتخطى الذكاء الاصطناعي التوليدي كل التوقعات وتصدر المشهد التكنولوجي والأعمال العالمية في أواخر عامي 2022 و2023، مع توقعات بتأثير ملحوظ على الأعمال.

# الذكاء الاصطناعي التوليدي محفز لفتح إمكانيات إبداعية جديدة

ففي عام 2023، احتلت تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي مركز الصدارة في المحادثات العامة والتجارية عالميًا، كما رفعت التوقعات حول قدرة التكنولوجيا على دفع عجلة التقدم في الأعمال والمجتمع. وفي حين أن الذكاء الاصطناعي التوليدي سيظل موضوعًا كثير المناقشة في العام المقبل أيضًا، فإن المتوقع أن تصعد تقنيات رئيسية أخرى إلى الساحة في عام 2024، لتساهم في حل التحديات الأكثر إلحاحًا اليوم للشركات والمجتمع والبيئة.

وخلال عام 2024، ستكون منصات الذكاء الاصطناعي الجديدة أيضًا أكثر فاعلية وقدرة من خلال الجمع بين نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدية والمعلومات عالية الجودة من الرسوم البيانية المعرفية. ولدعم كل ذلك، ستظهر منصات توفر أدوات للشركات للاستفادة من الذكاء الاصطناعي التوليدي دون الحاجة إلى خبرة فنية داخلية عميقة، وبالتالي ستؤدي على المدى الطويل إلى إنشاء شبكات مترابطة من النماذج المصممة بدقة لأداء مهام محددة، فضلًا عن تطوير نظم بيئية توليدية حقيقية متعددة المصادر.

وتشير هذه التطورات في الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى تطور نحو تقنية أكثر سهولة وتنوعًا وفعالية من حيث التكلفة، كما ستتيح هذه الابتكارات للمؤسسات توسيع نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي بشكل أسرع، والحصول على المزيد من القيمة طويلة الأجل من تلك التكنولوجيا.

وتخصص المؤسسات التي تستثمر بالفعل في الذكاء الاصطناعي التوليدي للتسويق 62% من إجمالي ميزانية تكنولوجيا التسويق الخاصة بها لذلك، وترى في هذه التكنولوجيا المتقدمة بمثابة حافز للإبداع والابتكار في التسويق. ووجد التقرير أن 57% من المسوقين يتوقعون أن يعمل الذكاء الاصطناعي الإنتاجي كمحفز لفتح إمكانيات إبداعية جديدة، لا سيما عند التعاون بين الابتكار البشري والابتكار القائم على الذكاء الاصطناعي ؛ فيما يتوقع 55% أن هذا يحفز الفرق على التفكير خارج الصندوق.

في العامين أو الثلاثة أعوام المقبلة، يتوقع المسوقون الذين يستخدمون بالفعل الذكاء الاصطناعي التوليدي أن يتم تطبيقه عبر تحليل البيانات (90%)، وتحسين محركات البحث (89%)، وخدمات العملاء (89%)، وإنشاء المحتوى (88%)، والصور والمحتوى. إنتاج الفيديو (86%). ونتيجة لذلك، تعمل وظائف التسويق بنشاط على إنشاء ممارسات لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي عبر مجالات التسويق.

وفقا للبحث، تعتقد المؤسسات أن هذه التكنولوجيا يمكن أن تساعد في بناء صورة فريدة للعلامة التجارية (67%)، والتحليل الدقيق لاتجاهات العملاء والسوق (65%)، وخفض تكاليف التسويق (66%)، وزيادة الكفاءة في إنشاء المحتوى. والنتائج (65%).

وقال جاغانديب جادري، المدير العام لشركة frog، وهي جزء من شركة Capgemini Invent: «سيتأثر مستقبل التسويق بلا شك بالاعتماد الواسع النطاق للذكاء الاصطناعي التوليدي لتقديم محتوى واتصالات مخصصة؛ سيحتاج تحقيق القيمة إلى مزيج من الخيارات الإستراتيجية والإبداع الذي يركز على الإنسان والفهم الجيد لفن الممكن في مساحة سريعة الحركة للغاية».

وأضاف «يبدو هذا من عدة جوانب وكأنه الطفرة الرقمية التي حدثت منذ 20 عامًا، حيث كانت العلامات التجارية التي نجحت هي تلك التي ظلت وفية لقيمها ولكنها كانت شجاعة وجريئة بشأن كيفية تحقيق التكنولوجيا الرقمية النمو لأعمالها. وينطبق الشيء نفسه على الذكاء الاصطناعي التوليدي».

ومع تزايد تطور خوارزميات الذكاء الاصطناعي، سيستمر المسوقون في مواجهة اعتبارات أخلاقية معقدة حول قضايا مثل الاستخدام المسؤول لبيانات العملاء، وشفافية عمليات صنع القرار

المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، والتأكد من أن الخوارزميات لا تعزز عدم المساواة الاجتماعية. ويشير البحث إلى أن 30% فقط من المؤسسات قد طبقت إرشادات واضحة لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي والإشراف عليها، وأقل من النصف يأخذ في الاعتبار سمات الثقة والخصوصية والمسؤولية عند اختيار أنظمة الذكاء الاصطناعي للأنشطة التسويقية.

تطبق أقل من نصف المؤسسات (42%) تدابير لحماية نفسها من التحديات المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في التسويق، مثل المراقبة أو البحث عن الإصدارات المشتقة من الذكاء الاصطناعي لأعمالها، بما في ذلك الشعارات والأعمال الفنية.

ووفقًا للتقرير، تتوقع غالبية المؤسسات (71٪) أن تتأثر بعض الأدوار التسويقية بشكل كبير أو معتدل بالذكاء الاصطناعي التوليدي، بما في ذلك متخصصو تحسين محركات البحث (SEO)، ومديرو التسويق الرقمي والإبداعي، ومتخصصو العلاقات العامة/الاتصالات، ومؤلفو النصوص، والمتخصصون في رؤية العملاء.

وتدرك غالبية المؤسسات (63%) أن الطلب على مهارات الذكاء الاصطناعي التوليدية في التسويق يفوق العرض بشكل كبير. ولمعالجة هذه الفجوة في المهارات وتسخير الإمكانات الكاملة للذكاء الاصطناعي التوليدي في التسويق، تقوم المؤسسات بتنفيذ استراتيجيات داخلية وخارجية.

في المتوسط، تخطط 53% من الشركات لتوفير تدريب توليدي في مجال الذكاء الاصطناعي لفرق التسويق لديها في الأشهر الستة المقبلة، ومن المرجح أن تنفذ شركات في هولندا والهند وأستراليا والولايات المتحدة هذه المبادرة. تُظهر قطاعات مثل الإعلام والتأمين والسيارات وعلوم الحياة أيضًا التزامًا أعلى من المتوسط بتدريب الذكاء الاصطناعي التوليدي لفرق التسويق الخاصة بها.

وأظهر البحث أن التسويق قد تغير في السنوات الأخيرة، حيث يلعب كبار مسؤولي التسويق (CMOs) دورًا مركزيًا بشكل متزايد في عمليات صنع القرار الاستراتيجي ، وفي قطاعات الأعمال الموجهة إلى المستهلكين (B2C)، يرى 71% من المشاركين في الإدارة التنفيذية أن التسويق شريك استراتيجي في دفع نمو الأعمال، كما أن 72% من مؤسسات التعاملات بين الشركات والمستهلكين تقوم بإشراك مدير التسويق في القرارات الحاسمة لتحقيق أهداف وغايات العمل ، حيث ساهم تولى كبار مسؤولي التسويق في نمو الإيرادات (49%) والقرارات المتعلقة بالأرباح (44%) على مدار العامين الماضيين، بزيادة قدرها 25 و19 نقطة مئوية عن عام 2021 على التوالي.

وتقوم ما يقرب من 60% من المؤسسات بدمج الذكاء الاصطناعي التوليدي في جهودها التسويقية، منها 37% تنفذه بنشاط عبر مبادرات مختلفة، في حين أن 21% إضافية لا تزال في المرحلة التجريبية. ولتحقيق النجاح، تتبنى المؤسسات استراتيجيات متنوعة للذكاء الاصطناعي مصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتها التسويقية المحددة والموارد المتاحة.

ويعتمد ما يقرب من ربع المؤسسات فقط على التطبيقات والمنصات الخارجية للذكاء الاصطناعي التوليدي في التسويق، ومع ذلك، فإن نصفها إما بصدد تطوير أو استخدام التطبيقات الداخلية إلى جانب الأدوات الخارجية.

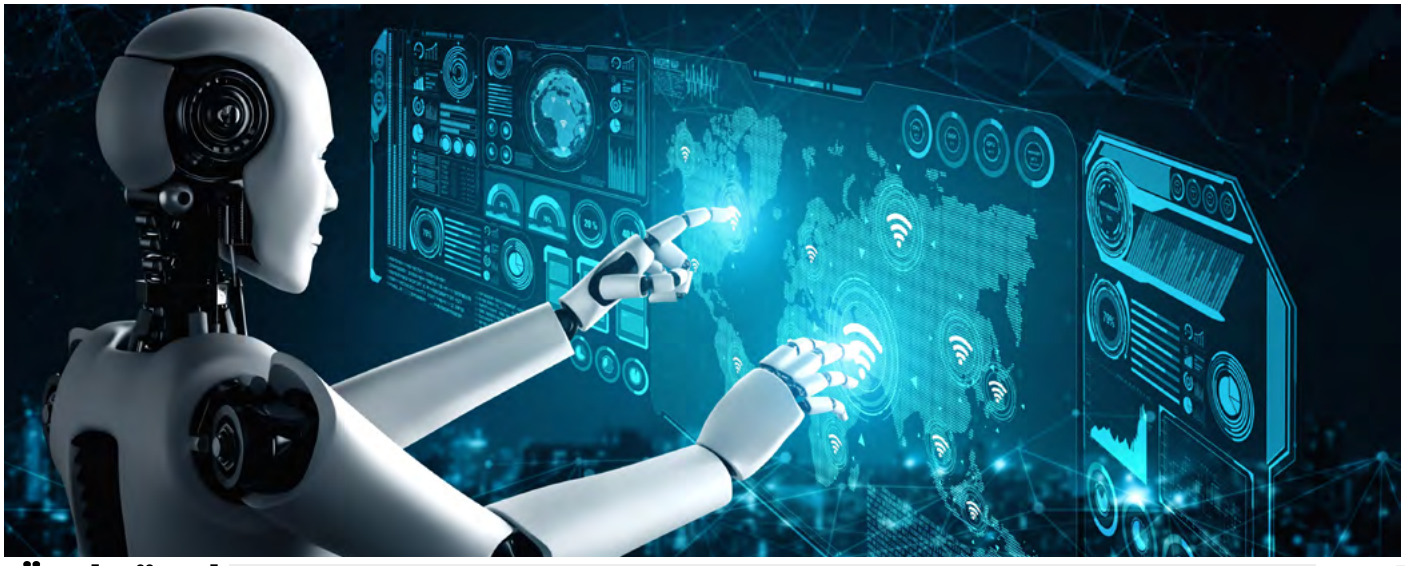

# الصنـــدوق العـــالمي للحيـــاة البريـة يدشـن منصـة «Oceans Futures» لتعزيز الحلول لأزمات المناخ والتنوع البيولوجـي

كتب : محمد الغباشي

أطلق الصندوق العالمي للحياة البرية (WWF) منصة "Oceans Futures"، وهي مبادرة الأولى من نوعها تستخدم نماذج المناخ العالمي ومصائد الأسماك لتسليط الضوء على 20 منطقة في العالم ، حيث من المرجح أن تشهد صراعات أكبر، أو انعدام الأمن الغذائي، أو التوترات الجيوسياسية على موارد المحيطات بحلول عام 2030.

وتم تصميم أداة الإنذار المبكر هذه لتحديد التحديات الحتمية التي ستواجهها مصايد الأسماك، وهي تمكن المجتمع الدولي من اتخاذ إجراءات جريئة وتعاونية بشأن الحفاظ على البيئة ومنع نشوب الصراعات من أجل مستقبل أكثر سلامًا للناس والطبيعة. وقالت سارة جلاسر، المديرة الأولى لمؤسسة Oceans Futures: "يربط برنامج "Oceans Futures" النقاط بين حماية صحة المحيطات وتحقيق السلام والأمن الغذائي لمليارات الأشخاص الذين يعتمدون على مصائد الأسماك في جميع أنحاء العالم". "هدفنا هو تعزيز الحلول لأزمات المناخ والتنوع البيولوجي التي من شأنها منع الصراع قبل حدوثه."

ويجمع الإطلاق الأولي للمنصة بين التوقعات حول كيفية تحول الأرصدة السمكية بمرور الوقت بسبب تغير المناخ، وكيف ستؤدي هذه التحركات إلى زيادة خطر المنافسة والصراع على مصايد الأسماك. وتم تحديد النقاط الساخنة من خلال الجمع بين البيانات التي تتوقع حركة مصايد الأسماك بحلول عام 2030 مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية - بما في ذلك الملامح التغذوية، والمستويات الاقتصادية، ووجود سفن الصيد الأجنبية، والحدود البحرية المتنازع عليها - التي تساعد في تقييم مخاطر الصراع على مصايد الأسماك في بلد ما.

# أداة إنذار مبكر لتحديد التحديات الحتمية التي تواجه مصايد الأسماك

وبحلول أوائل عام 2025، ستعمل منظمة Oceans Futures على توسيع مجموعة البيانات المتاحة واستخدام نماذج التعلم الآلي لفهم الأسباب التي تؤدي إلى تصاعد الصراعات منخفضة المستوى، والأهم من ذلك، ما هي الحلول التي يمكن أن تمنع هذا التصعيد من الاستمرار.

وتشمل المناطق التي من المتوقع أن تشهد ارتفاعًا ملحوظًا في الصراعات المياه المحيطة بالمحيط المتجمد الشمالي، وشرق المحيط الهادئ الاستوائي، والقرن الأفريقي.وتم تسليط الضوء على عدد قليل من دراسات الحالة في المنصة لفهم التحديات الحالية والمقبلة التي تواجهها المجتمعات والحكومات التي تعتمد على مصايد الأسماك في سبل عيشها واقتصاداتها بشكل أفضل.

يضم القرن الأفريقي، الواقع في المنطقة الشمالية الشرقية للقارة، بعضًا من أكثر مناطق الصيد إنتاجية في العالم. تسافر أساطيل الصيد من جميع أنحاء العالم للوصول إلى النظم البيئية للشعاب المرجانية القريبة من الشاطئ والأنواع كثيرة الارتحال مثل التونة الاستوائية والماكريل وسمك الخرمان التي تسافر على طول التيار الصومالي. ومع ذلك، فإن ثراء هذه المياه لم يُترجم تاريخيًا إلى مصايد أسماك محلية مربحة.

وتتمتع الصومال بأطول خط ساحلي في البر الرئيسي لأفريقيا وتدير الحكومة مساحة من المحيط أكثر من الأراضي البرية. وهذا الاتساع يجعل مراقبة المياه وتسيير دورياتها أمرًا صعبًا للغاية، كما أن الحرب الأهلية الطويلة من عام 1991 إلى عام 2012 أدت إلى تضرر الاستثمار في الأمن البحري. وأدت عوامل إضافية مثل انعدام الأمن الاقتصادي وضعف القدرة على إنفاذ القانون إلى تفاقم المشكلة،

وبحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبح القرن الأفريقي مرادفًا للقرصنة. ورغم أن الصراع في المياه الصومالية كان كبيرا، فقد تم إحراز تقدم هائل أيضا على مدى العقد الماضي. تم القضاء على القرصنة تقريبًا، وزادت الحكومة من الوعي بالمجال البحري.

ويُظهر تحليل النقاط الساخنة للمنصة أن الصومال لا يزال يحتل مرتبة عالية في خطر الصراع على مصايد الأسماك، ولكن من الممكن زيادة تبادل المعلومات والتكامل مع لجنة التونة في المحيط الهندي - وهي منظمة حكومية دولية مسؤولة عن إدارة أسماك التونة والأنواع الشبيهة بالتونة في المحيط الهندي - المساعدة في تغيير هذا المسار.

وترتفع درجة حرارة المنطقة القطبية الشمالية - وهي منطقة تغطي أجزاء من ثمانية بلدان - بمعدل أسرع مرتين على الأقل من بقية العالم مع تفاقم أزمة المناخ من أي وقت مضى.

ويكشف ذوبان الجليد البحري عن موارد لم يكن من الممكن الوصول إليها في السابق، وتنتقل الأرصدة السمكية إلى مياه لم تكن مستغلة من قبل. تزيد هذه الحقائق الجديدة من احتمالية تعدي الدول على المحيطات النقية بحثًا عن الموارد مثل رواسب النفط والغاز والمعادن وممرات الشحن غير المستغلة.

ولا تؤدي المطالبات الإقليمية المتداخلة ومناطق أعالي البحار غير الخاضعة للتنظيم إلا إلى تفاقم التحديات البيئية.

وتتطلب الإدارة الدقيقة والفعالة للقطب الشمالي تواصلاً وتعاونًا مفتوحين بين جميع الحكومات التي تطالب بالمنطقة - وهو أمر طويل الأمد له آثار كبيرة على السكان الأصليين المعرضين بشكل غير متناسب لتأثيرات التغير البيئي ويعتمدون على موارد المحيط المتغيرة الآن.

# منظمة الصحة العالمية تحث على اتخاذ إجراءات لمكافحة السجائر الإلكترونية لحماية الأطفال

كتب : محمد الغباشي

دعت منظمة الصحة العالمية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للسيطرة على السجائر الإلكترونية لحماية الأطفال، وكذلك غير المدخنين وتقليل الأضرارالصحية على السكان.

وتم السماح بالسجائر الإلكترونية في السوق المفتوحة وتسويقها بقوة للشباب ، برغم حظر 34 دولة بيع السجائر الإلكترونية، ولا يوجد لدى 88 دولة حد أدنى لسن شراء السجائر الإلكترونية، وليس لدى 74 دولة أي لو ائح معمول بها لهذه المنتجات الضارة. علاوة على ذلك، لم يثبت أن السجائر الإلكترونية كمنتجات استهلاكية فعالة في الإقلاع عن تعاطي التبغ على مستوى السكان. وبدلاً من ذلك، ظهرت أدلة مثيرة للقلق بشأن التأثيرات الضارة على صحة السكان.

وقال الدكتورتيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية: "يتم تجنيد الأطفال في سن مبكرة لاستخدام السجائر الإلكترونية، وقد يصبحون مدمنين على النيكوتين". "أحث البلدان على تنفيذ تدابير صارمة لمنع استيعابها لحماية مواطنيها، وخاصة أطفالهم والشباب". السجائر الإلكترونية التي تحتوي على النيكوتين تسبب الإدمان بشكل كبير وتضر بالصحة. في حين أن الآثار الصحية طويلة المدى ليست مفهومة تمامًا، فقد ثبت أنها تولد مواد سامة، بعضها معروف بأنه يسبب السرطان وبعضها يزيد من خطر الإصابة باضطر ابات القلب والرئة.

يمكن أن يؤثر استخدام السجائر الإلكترونية أيضًا على نمو الدماغ ويؤدي إلى اضطر ابات التعلم لدى الشباب. يمكن أن يؤثر تعرض الجنين للسجائر الإلكترونية سلبًا على نمو الجنين عند النساء الحوامل. كما يشكل التعرض للانبعاثات الصادرة عن السجائر الإلكترونية مخاطر على المارة.

وقال الدكتور روديجر كريش، مدير منظمة الصحة العالمية لتعزيز الصحة : «تستهدف السجائر الإلكترونية الأطفال عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمؤثرين، بما لا يقل عن 16000 نكهة. تستخدم بعض هذه المنتجات شخصيات كرتونية وتتميز بتصميمات أنيقة تجذب جيل الشباب.

وتابع قائلا : «هناك زيادة مثيرة للقلق في استخدام السجائر الإلكترونية بين الأطفال والشباب بمعدلات تتجاوز استخدام البالغين في العديد من البلدان».

يستخدم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و15 عامًا السجائر الإلكترونية بمعدلات أعلى من البالغين في جميع أقاليم منظمة الصحة العالمية. وفي كندا، تضاعفت معدلات استخدام السجائر الإلكترونية بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و19 عاما بين عامي 2017 و2022، وفي إنجلترا (المملكة المتحدة) تضاعف عدد المستخدمين الشباب ثلاث مرات في السنوات الثلاث الماضية.

حتى التعرض لفترة وجيزة لمحتوى السجائر الإلكترونية على وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يرتبط بزيادة النية لاستخدام هذه المنتجات، بالإضافة إلى مواقف أكثر إيجابية تجاه السجائر الإلكترونية.

تظهر الدراسات باستمرار أن الشباب الذين يستخدمون السجائر الإلكترونية هم أكثر عرضة بثلاث مرات تقريبًا لاستخدام السجائر في وقت لاحق من حياتهم. ومن الضروري اتخاذ تدابير عاجلة لمنع تناول السجائر الإلكترونية ومكافحة إدمان النيكوتين إلى جانب اتباع نهج شامل لمكافحة التبغ، وفي ضوء الظروف الوطنية. وينبغي أن تستند استراتيجيات الإقلاع عن التدخين إلى أفضل الأدلة المتاحة على الفعالية، لتتماشى مع تدابير مكافحة التبغ الأخرى وتخضع للرصد والتقييم.

بناءً على الأدلة الحالية، لا يوصى بأن تسمح الحكومات ببيع السجائر الإلكترونية كمنتجات استهلاكية سعياً لتحقيق هدف التوقف.

وينبغي لأي حكومة تتبع استراتيجية الإقلاع عن التدخين باستخدام السجائر الإلكترونية أن تتحكم في الظروف التي يتم بموجبها الوصول إلى المنتجات لضمان الظروف السريرية المناسبة وتنظيم المنتجات كأدوية (بما في ذلك اشتراط ترخيص التسويق كأدوية). إن قرار متابعة هدف الإقلاع عن التدخين، حتى في مثل هذا الشكل الخاضع للرقابة، يجب أن يتم اتخاذه فقط بعد النظر في الظروف الوطنية، إلى جانب خطر الإقلاع وبعد استنفاد استراتيجيات الإقلاع الأخرى المثبتة.

تستفيد صناعة التبغ من تدمير الصحة وتستخدم هذه المنتجات الأحدث للحصول على مقعد على طاولة صنع السياسات مع الحكومات للضغط ضد السياسات الصحية.

تقوم صناعة التبغ بتمويل الأدلة الكاذبة والترويج لها للقول بأن هذه المنتجات تقلل الضرر، بينما تقوم في الوقت نفسه بالترويج لهذه المنتجات بشكل كبير بين الأطفال وغير المدخنين، وتستمر في بيع مليارات السجائر.

هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة قوية لمنع استخدام السجائر الإلكترونية بناءً على مجموعة متزايدة من الأدلة على استخدامها من قبل الأطفال والمراهقين وأضرارها الصحية.

# على مدار سنوات.. جهود الدولة في ملف الاقتصاد الأخضر

كتبت :جانا حاتم

تولى الدول حول العالم الآن اهتماماً كبيراً لملف الإقتصاد الأخضر فهو طوق النجاة من أجل التصدي للتحديات الكبيرة في مجال البيئة العالمي، ومن هذا المنطلق وإدراكًا لارتباط العمل المناخي بالتنمية ومن أجل تأمين حق الأجيال القادمة .

وأولت الدولة المصرية اهتماماً كبيراً لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة بحماية الموارد الطبيعية والاستغلال الرشيد لها في العديد من القطاعات وتشجيع التحول إلى الاقتصاد الأخضر، حيث يعد الاقتصاد الأخضر أحد آليات تحقيق التنمية المستدامة إلى جانب التوسع في استخدام التكنولوجيا النظيفة، والتوسع في مشروعات إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة والاستفادة من الامكانيات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها مصر من مصادر لإنتاج هذه الطاقة.

واتخذت مصر خطوات جادة نحو التوجه للاقتصاد الأخضر من خلال مبادرة حياة كريمة وتنمية الريف المصري وتوفير مياه صالحة للشرب والصرف الصحي بالقرى الأكثر احتياجا، كما عملت على تبنى استراتيجية تتناسب مع رؤية 2030 وتنفيذ استراتيجية متكاملة تتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وتبطين الترع بهدف تحسين جودة الري والبيئة وجودة المنتج والمحافظة على الصحة العامة.

وبلغت تكلفة المشروعات الخضراء في خطة العام المالي "2022-2023" إلى 336 مليار جنيه في عدد من القطاعات منها : النقل 300 مليار جنيه، والكهرباء 2.4 مليار جنيه، والتنمية المحليّة 2.8 مليار جنيه، والري 26.4 مليار جنيه، والإسكان 4.5 مليار جنيه، و38 مليار جنيه للصرف الصحي المستدام، و25 مليار جنيه للطاقة النظيفة، و22 مليار جنيه لمياه الشرب النظيفة، و18.5 مليار جنيه لتحسين البيئة، و14 مليار جنيه للري المستدام، و11 مليار جنيه للزراعة المستدامة.

# 14,7 مليـــار دولار استثمـــارات مستهدفة لدعم الاقتصاد الأخضر في مصر

وكانت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قد كشفت في تقرير لها أن الخطة الاستثمارية تستهدف الوصول إلى نسبة المشروعات الخضراء لـ 50% بنهاية 2025/2024 . وتصل التكلفة الإجمالية والاستثمارات المستهدفة لدعم الاقتصاد الأخضر فى مصر بنحو 14.7 مليار دولار.

وكانت خطة عام 21/ 2022 قد ارتكزت على قطاع البيئة والتنمية المستدامة حيث تحِرص الدولة على استهداف مُضاعفة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء من 15% عام 2021/20 ، لتُصبِح 50% بنهاية عام 2025/24، ووضع أولوية في تمويل المُبادرات والمشروعات الاستثمارية الخضراء، وذلك في إطار رؤية وتوجّهات الحكومة للتعافي الأخضر، وليكن لمصر السبق في منطقة الشرق الأوسط في مجال تخضير خطة الدولة.

وتضمن الأهداف أيضًا زيادة الاعتماد على وسائل النقل النظيفة من خلال التوسع في شبكات المترو والقطارات وتوطين صناعة السيارات الكهربائية، إعداد استراتيجية شاملة للهيدروجين الأخضر حيث اتخذت مصر خطوات ملموسة للتوسع في إنتاج الهيدروجين الأخضر، وتوطين هذه الصناعة، في ظل الفرص الواعدة التي تمتلكها السوق المصرية في إنتاج الهيدروجين الأخضر، في ظل توافر مصادر الطاقة المتجددة والمساحات الواسعة من الأراضي لإقامة المشروعات وجذب الاستثمارات، بما يعزز رؤية الدولة للتحول إلى مركز إقليمي لتداول الطاقة.

**ورصدت مجلة «استدامة» أبرز المشروعات والمبادرات الصديقة للبيئة التى تتضمنها الخطة في مختلف القطاعات الاقتصادية :**

## إصدار السندات الخضراء

تعتبر السندات الخضراء من الأدوات المالية ذات دخل ثابت و تصدر بهدف الحصول على أموال للمشروعات التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمناخ و البيئة، ومصر تعد أول دولة بمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا التى تصدر تلك السندات الخضراء السيادية الحكومية بالأسواق العالمية.

وأطلقت أول سندات سيادية خضراء بمصر في نوفمبر 2020 بقيمة 750 مليون دولار لمدة 5 سنوات و بنسبة 5.25٪

و تعكس تلك السندات وعي المستثمرين بالحفاظ على البيئة و مواردها، و من المشروعات التى تقوم بتمولها السندات الخضراء : مشروعات الطاقة المتجددة ،و النقل النظيف و الإدارة المستدامة لموارد المياه و غيرها من المشروعات التى تقوم بالحفاظ على موارد البيئة و احتواء تأثيرات تغير المناخ.

ويذكر أنه في يوليو عام 2007، أصدر بنك الاستثمار الأوروبي السندات الخضراء لأول مرة و ذلك بهدف تمويل المشروعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ،خاصة الهدف السابع : الطاقة النظيفة بأسعار معقولة و الهدف الثالث عشر : العمل المناخي.

و انضمت مصر لمؤشر (جي بي-مورجان) المختص بالبيئة و الحوكمة بنسبة 1.18٪، وذلك استناداً إلى طرح السندات الخضراء بقيمة 750 مليون دولار في أكتوبر 2020، وتبلغ الاستثمارات العامة الخضراء المستهدفة بالخطة الإستثمارية لعام 2022 /2023 نحو 40 ٪

ومن جملة الاستثمارات العامة بما يمثل نحو 410 مليارات جنيه يتم توجيهها لعدة قطاعات مثل قطاع النقل النظيف حيث تم توجيه 259 مليار جنيه و38 مليار جنيه للصرف المستدام و 25 مليار جنيه للطاقة النظيفة و 22 مليار جنيه لمياه الشرب النظيفة و 18.5 لتحسين البيئة و 14 مليار جنيه للري المستدام و 11 مليار جنيه للزراعة المستدامة.

## ميناء أكتوبر الجاف

نفذت وزارة النقل بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص، ميناء أكتوبر الجاف والذي حصل على جائزة «I Global» كأفضل وأول مشروع نقل في إطار برنامج المدن الخضراء للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تم تنفيذه في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص المحلي والدولي، وتم افتتاح الميناء كأول ميناء جاف في مصر ،

ويقع الميناء في قلب المنطقة الصناعية بمدينة ٦ أكتوبر الجديدة على مساحة 100 فدان بالاضافة الي منطقة لوجستية بمساحة 300 فدان، وتبلغ الطاقة الاستيعابيه القصوي للميناء 720 حاوية / يوم والسعة التخزينية 260 ألف حاوية مكافئة سنوياء وبلغ حجم العمالة المباشرة 500 عامل بالاضافة إلى 2000 فرصة عمل غير مباشرة ويرتبط الميناء بشبكة سكة حديد مصر من خلال وصلة المناشي - 6 أكتوبر التي تربط الميناء بخط إمبابة المناشي/ الاتحاد الإسكندرية.

ووضعت وزارة النقل مخطط شامل لإنشاء 14 ميناء جاف ومركز لوجستي علي مستوي الجمهورية تستوعب 6 مليون حاوية مكافئة سنوياً (6 أكتوبر – العاشر من رمضان – السادات – برج العرب الجديدة – دمياط الجديدة – الفيوم الجديدة – كوم أبوراضي « بني سويف « – سوهاج الجديدة – قسطل – أرقين – الطور – السلوم ) وذلك بهدف منع التكدس بالموانئ البحرية وربطها بالموانئ الجافة والمراكز اللوجستية لتسهيل حركة التجارة،

وتم الانتهاء من تنفيذ مشروع إنشاء الميناء الجاف في السادس من أكتوبر علي مساحة 100 فدان بتكلفة 1720 مليون جنيه بالشراكة مع القطاع الخاص ويشمل هذا المشروع محطة لتحميل القطارات مكونة من 5 خطوط وساحات تخزينية للواردات والصادرات وساحة للكشف الجمركى وبوابات الكترونية لدخول وخروج شاحنات الحاويات ومباني للفحص والمعاينة ومبنى مخزن بضائع مشتركة ومبانى خدمية

## مشروع البرنامج الوطنى لإدارة المخلفات الصلبة (NSWMP)

تم إطلاق البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة في عام 2012 تحت إشراف وزارة البيئة المصرية. ويهدف البرنامج إلي تقديم الدعم اللازم لجهاز تنظيم إدارة المخلفات (WMRA) بالإضافة إلى المساهمة في تأسيس نظام مستدام ومتكامل لإدارة المخلفات الصلبة في أربع محافظات (كفر الشيخ – الغربية – أسيوط – قنا).

كما يهدف إلى إعادة هيكلة قطاع المخلفات على المستوى الوطني وعلي مستوي المحليات بما يتضمنه ذلك من إنشاء كيان مركزي مستقل لتنظيم إدارة نظام المخلفات الصلبة البلدية وإنشاء وحدات لإدارة المخلفات في أربع محافظات (كفر الشيخ – الغربية – قنا – أسيوط).

ويسعى البرنامج إلى بيئة نظيفة وصحية باستخدام نهج متكامل لإدارة المخلفات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مثل الحد من كمية المخلفات وتحقيق الاستخدام الأمثل لها.

إلى جانب دعم إنشاء كيان وطني مستقل لنظام إدارة المخلفات (تنظيم سلطة إدارة المخلفات) لوضع سياسة جديدة وفعالة لإدارة المخلفات على المستوى الوطني وخلق أدوات وسياسات مالية مبتكرة، وتشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني و بلغ إجمالي مبلغ التمويل 71.9 مليون يورو حيث يتم تمويل البرنامج بشكل مشترك من قبل مؤسسات التمويل الوطنية 30 ٪ والمؤسسات الدولية 70٪

و تم تنفيذ الخدمات الإستشارية الخاصة بالخطوات التحضيرية والتنفيذية للبرنامج (إعداد الخطط الرئيسية لإدارة المخلفات، تصميم وإعداد وثائق المناقصات، والإنشاءات، والمتابعة والرقابة ، والتدريب والتدقيق ، ... الخ).

إنشاء البنية الأساسية اللازمة لمحطات معالجة المخلفات وإعادة تدويرها وإنتاج السماد العضوي والوقود المشتق من المرفوضات ومحطات الترحيل/ النقل الوسيط للمخلفات و

تقديم الدعم الفني من خلال مجموعة من الاستشاريين الدوليين والوطنيين لجميع الأمور المتعلقة بإدارة المخلفات الصلبة ،و تقديم الدعم الفني للإدارات الحكومية المعنية بإدارة المخلفات والقضايا البيئية.

وتنفيذ سياسات وتشريعات وترتيبات مؤسسية فعالة لإدارة النفايات على المستوى الوطني والمحافظات وإغلاق المقالب العشوائية و توريد المعدات اللازمة لعمليات الجمع والنقل الأولي والثانوي و أيضاً تنفيذ مشاريع تجريبية رائدة في (4) محافظات لتطبيق نظم مختلفة للتجميع الأولي في المناطق الحضرية والريفية.

## مشروع بنبان للطاقة المتجددة

و في قطاع الطاقة المتجددة هناك مجمع بنبان للطاقة الشمسية بمحافظة أسوان و هو يعد أضخم محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في العالم، و هي أحد مصادر تنوع الطاقة و تعظيم الإستفادة من الطاقة المتجددة و تنتج نحو ٪90 من الطاقة المنتجة من السد العالي. و يضم المشروع 4 محطات محولات وهم بنبان 1،2،3،4 ، و ذلك بهدف تفريغ الطاقة المنتجة من المحطات الشمسية.

## محطة جبل عتاقة

تعد محطة جبل عتاقة هي اول محطة في الشرق الأوسط لتوليد الكهرباء من مياه الصرف الصحي بسعة تصل إلى 2400 ميجا وات من خلال استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

و تسهم محطة جبل عتاقة في تدعيم الشبكة القومية للكهرباء في أوقات الذروة بالاعتماد على المصادر المائية و تقوم شركة صينية الأعمال داخل المحطة و ستكون الرابعة من حيث الإنتاج في العالم. وتبلغ تكلفة المحطة نحو 2.7 مليار دولار و ستوفر 15 الف فرصة عمل للشباب مباشرة او غير مباشرة على مدار أعمال الإنشاءات في خلال ال6 سنوات.

## محطة جبل الزيت

تعد أكبر محطة طاقة رياح في الشرق الأوسط و تقع في منطقة جبل الزيت في محافظة البحر الأحمر و أنشئت المحطة عام 2018 و هي واحدة من أكبر محطات إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة في العالم من حيث المساحة و القدرات.

تقوم هيئة تنمية و استخدام الطاقة الجديدة و المتجددة بإنشاء مشروع طاقة رياح قدرة 250 ميجا وات و تقع المحطة المحطة في خليج السويس بإجمالي استثمارات تصل إلى 4 مليارات جنية و من المفترض أن يتم تشغيلها خلال عام 2023.

## محطة رياح خليج السويس

تقوم هيئة تنمية و استخدام الطاقة الجديدة و المتجددة بإنشاء مشروع طاقة رياح قدرة 250 ميجا وات و تقع المحطة المحطة في خليج السويس بإجمالي استثمارات تصل إلى 4 مليارات جنية و من المفترض أن يتم تشغيلها خلال عام 2023.

## محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر

تعد المحطة الأكبر و الأضخم لمعالجة مياه الصرف الزراعي في العالم و تقع المحطة على بعد 10 كيلو متر جنوب أنفاق بورسعيد في سيناء و شمال مدينة القنطرة شرق بحوالي 17 كيلو متر. و هي من أهم مشروعات برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء و تعظيم مواردها الطبيعية و من المفترض انها ستساهم في استصلاح 456 ألف فدان من خلال إعادة تدوير و تشغيل مياه الصرف الزراعي والصناعي و الصرف الصحي و التي سيتم تحويلها من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية أسفل قناة السويس، و بعد المعالجة سيتم تصريفها في قناة الشيخ جابر.

## مبادرة 100 مليون شجرة

المبادرة الرئاسية 100 مليون شجرة تستهدف تحديد 9900 موقع في أنحاء المحافظات تصل مساحتها الإجمالية إلى 6600 فدان على مستوى الجمهورية تصلح لتكون غابات شجرية أو حدائق و توفير الشتلات الزراعية بشبكات الري.

و من ضمن الأهداف الرئيسية للمبادرة هي مضاعفة نصيب الفرد من المساحات الخضراء على مستوى

الجمهورية و ذلك بالإضافة إلى تحسين نوعية الهواء و أيضاً التقليل من غازات الاحتباس الحرارى و لتحقيق الاستفادة الإقتصادية القصوى من الأشجار و تحسين الصحة العامة للمواطنين و مكافحة فقر الغذاء و تشغيل الأيدي العاملة في مجال الزراعة و أيضاً زيادة الرقعة الخضراء و نماء الوعي البيئي و الحفاظ على رقعة المياه.

## المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية

تسعى الدولة إلى تحقيق التنمية المستدامة في سياق تنفيذ رؤية مصر 2030 ، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة لتحسين نوعية الحياة و مراعاة حقوق الأجيال القادمة ، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050 لذلك يتم تنفيذ المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية بمحافظات مصر كمبادرة رائدة في مجال التنمية المستدامة و الذكية و التعامل مع البعد البيئي و آثار التغيرات المناخية، وذلك من خلال وضع خريطة على مستوى المحافظات للمشروعات الخضراء الذكية و جذب الاستثمارات اللازمة لها

## برنامج نُوَفِّي

يعد الآلية التى ستعمل وزارة التعاون الدولى من خلالها للترويج لقائمة مشروعات التنمية الخضراء فى قطاعات المياه والغذاء والطاقة، والتى تأتى فى طليعة خطوات الدولة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية 2050، وحشد جهود المجتمع الدولى لدعم التحول الأخضر فى مصر، وحرصت وزارة التعاون الدولى على عقد منصة التعاون التنسيقى المشترك لمجموعة شركاء التنمية التى ترأسها الأمم المتحدة والسفارة الألمانية لهذا العام، لعرض هذه المشروعات على كافة الشركاء من أجل توفير التمويل التنموى وبحث آليات التمويل المبتكر والتحول بالتعهدات العالمية لتمويل المناخ إلى التنفيذ الفعلى على أرض الواقع.

## مشروعات النقل الجماعي الأخضر

تعتبر مشروعات النقل الجماعي الأخضر مشروعات صديقة للبيئة و آمنة مثل القطار الكهربائي الخفيف LRT و الذي تبلغ سرعته 120 كم في الساعة الواحدة و يساهم هذا القطار في تجنب أكثر من 10 آلاف حالة وفاة بسبب تلوث الهواء و يبلغ متوسط انبعاثات سيارات البنزين 195 جرام كربون في كل كيلو متر لكل راكب، في حين يبلغ متوسط انبعاثات أنظمة النقل الجماعي 30 جرام كربون في كل كيلو متر لكل راكب، و هناك أيضاً مشروع المونوريل و القطار الكهربائي السريع و مترو الانفاق.

## مشروعات الهيدروجين الأخضر

تسعى الدولة لإطلاق خطة وطنية للهيدروجين الأخضر بقيمة 40 مليار دولار و ذلك لأهمية انتاجه و إنتاج الأمونيا و تخزينهما و تجارتهما و ذلك ضمن استراتيجية الدولة للتنمية الإقتصادية الشاملة.

و في وقت سابق، أعلنت المنطقة الإقتصادية لقناة السويس نجاحها في توقيع 6 مذكرات تفاهم لإنتاج الهيدروجين الأخضر و الأمونيا الخضراء بإستثمارات تصل إلى 10 مليارات دولار و بدء تشغيل مصنع الهيدروجين الأخضر بالعين السخنة و تم توقيع عدد من الاتفاقيات و مذكرات التفاهم في هذا القطاع.

## محطة خلايا فوتوفلطية في كوم أمبو

تعتمد الخلايا الفوتوفلطية على تحويل الطاقة الساقطة من الشمس إلى طاقة كهربائية و تجمع في مجموعة من الخطوط لتوصيلها على الشبكة و بدأت مصر التشغيل التجاري للمحطة التى تقع في منطقة كوم أمبو بمحافظة أسوان في فبراير 2020 وتبلغ قدرة المحطة نحو 26 ميجا وات ة بتكلفة استثمارية وصلت إلى نحو 19 مليون يورو.

## محطة الكريمات

تعد محطة الكريمات محطة شمسية حرارية تقع في منطقة الكريمات بمحافظة الجيزة و تعتمد على ارتباط الدورة المركبة بالحقل الشمسي وهي تعتبر أحد المشروعات الثلاثة التى نفذت في القارة الأفريقية بكل من مصر و المغرب و الجزائر و وفقاً لهيئة الطاقة المتجددة تبلغ قدرتها نحو 140 ميجا وات منها 20 ميجا وات مكون شمسي. **ومن أبرز المشروعات الخضراء المستهدف تنفيذها ٢٠٢٣/٢٠٢٤:**

إحلال الخطوط الهوائيّة بكابلات أرضيّة بأطوال 400 كم و نقل وتحويل مسار الشبكة الكهربائيّة المُتعارضة مع المشروع القومى لتطوير الطُرُق بإجمالى أطوال 100كم و استكمال إنشاء الشبكة الكهربائيّة جُهد مُتوسّط وانشاء خط كهرباء الضبعة فى إطار أعمال المرحلة الأولى من المحطة النووية بالضبعة و أيضاً الانتهاء من مشروع محطة توليد الكهرباء بطاقة الرياح بخليج السويس قدرة 250 ميجاوات

و استكمال تنفيذ مشروع إنشاء محطة توليد الكهرباء بالغردقة (20 ميجاوات) وبالزعفرانة بطاقة 50 ميجاوات وايضا استكمال تجهيز الأراضى المُخصّصة لمشروعات الطاقة الشمسيّة بمناطق شرق وغرب النيل وكوم أمبو وغرب سوهاج على غِرار مُجمّع "بنبان" للطاقة الشمسيّة بغرب أسوان.

## مبادرة التغيرات المناخية

ويتم من خلالها استكمال المرحلة الثانية لمشروع إنشاء الخريطة التفاعلية لمخاطر وتهديدات أثار التغيرات المناخية على المحميات الطبيعية حيث تستهدف الخطة تنفيذ مشروعات لرفع كفاءة البنية التحتية بعدد 4 محميات طبيعية.

و من مبادرات تعزيز الوعي البيئي «جميلة يا مصر» و «مبادرة أتحضر للأخضر» ،»مبادرة تحسين نوعية الهواء» من خلال التوسع في شبكة رصد الانبعاثات الصناعية بعدد (١٣) نقطة رصد المبادرة الرئاسية» 100 مليون شجرة» والتى تستهدف زراعة 1.5 مليون شجرة» مبادرة تحسين نوعية المياه» من خلال تنفيذ عدد (١٢) رحلة حقلية لرصد نوعية المياه بالبحرين الأحمر والمتوسط والبحيرات المصرية.

## قطاع سياحي مستدام وصديق للبيئة

منذ عام ٢٠٠٧ بدأت مصر مسيرة تحول فنادقها إلى أماكن صديقة للبيئة، حينها رفعت وزارة السياحة و الآثار راية الاهتمام بالبيئة ووضعت معايير صارمة للفنادق السياحية، وكانت مصر تسعى لتقديم تجربة سياحية فريدة تجمع بين الترفيه واحترام البيئة، وبالفعل بدأت بعض الفنادق تعمل بجد لتلبية المعايير البيئية والحصول على شهادة النجمة الخضراء التي تمنحها الوزارة.

وهذه الشهادة هي برنامج محلي يصدر شهادات الاستدامة للفنادق التي تمتثل لمعايير واشتراطات تتعلق بإدارتها البيئية، وتم الاعتراف بها دوليًا من المجلس العالمي للسياحة المستدامة.

و في عام ٢٠٢٣، بلغ عدد المنشآت الفندقية الحاصلة على هذه الشهادات حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري نحو 251 منشأة فندقية تضم 123 منشأة بمحافظة جنوب سيناء، و91 منشأة بمحافظة البحر الأحمر، ومنشأتين بالسويس والعين السخنة، و20 منشأة بمحافظتي القاهرة والجيزة، و8 منشآت بمحافظتي الأقصر وأسوان، و7 منشآت بمحافظتي الإسكندرية ومطروح، كما حصل 34 مركز غوص و9 يخوت سفاري بمحافظتي جنوب سيناء والبحر الأحمر على شهادة الزعانف الخضراء « Green Fins»

# بتكلفة 2,4 مليار دولار.. حصاد استثمارات البنك الدولي في مصر خلال أربعة سنوات

كتبت :خالد الديب

تسعى الحكومة المصرية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ برامج ومشروعات تعود بالنفع على المواطنين، من خلال التعاون مع الجهات والمؤسسات الدولية المختلفة، ولعل أبرز المؤسسات التي تتعاون معها الحكومة هي البنك الدولي، خاصة وأن المؤسسة أعلنت في أكثر من مرة عن التزامها بمواصلة شراكتها الاستراتيجية مع الحكومة المصرية، بالإضافة إلى مساندة الجهود المتواصلة والمستمرة لتحسين الظروف المعيشية للمواطن المصري.

ويعمل البنك الدولي، على دعم الدولة المصرية، فيما يخص تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة والخضراء، بحيث تكون قادرة على الصمود أمام التحديات المناخية والبيئية والاقتصادية، والتي تكون في نفس الوقت شاملة للجميع، مما يجعل المواطن المصري في صميم استراتيجية البنك والحكومة المصرية، مع التركيز على خلق فرص عمل من خلال تحسين بيئة الأعمال وتحقيق تكافؤ الفرص.

ويعمل البنك خلال الفترة الحالية على دراسة جديدة لتقييم حالة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، فضلا عن وضع استراتيجية صناعية وطنية، وأهمية الدراستين بالنسبة لمصر لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، والتوطين الصناعي في مختلف القطاعات، وأهميتها في تعزيز الخطوات المتخذة مع كافة الشركاء لتحقيق الأهداف والأولويات الحكومية التي تسعى الدولة لتحقيقها.

## ارتفاع محفظة الاستثمار في السوق المصرية

كشف البنك الدولي، مؤخرًا عن ارتفاع محفظة الاستثمار الخاصة به في السوق المصرية إلى نحو 2.46 مليار دولار خلال الـ 4 سنوات الأخيرة، لافتًا إلى أن تلك الاستثمارات تضمنت محفظة جارية بالفعل بقيمة 1.7 مليار دولار للعديد من الشركات، فضلاً عن محفظة التعاون الفني، إلى جانب محفظة دعم فني بقيمة 34 مليون دولار.

وأشار البنك إلى أن المجالات التي شملتها المشروعات تمثل أولوية كبيرة مثل القطاع المالي، والتكنولوجيا المالية، وتمويل المناخ، والتصنيع، والبنية التحتية والطاقة المتجددة، والرعاية الصحية، والمساواة بين الجنسين.

## تعزيز مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات

من جانبها، تسعى وزارة التعاون الدولي، إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات، لذا حرصت الوزيرة رانيا المشاط على عقد لقاء مع نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية لشؤون منطقة إفريقيا، إلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تنفيذ أهداف الدولة الموضوع لتحقيق التنمية المستدامة.

وخلال اللقاء، أكدت الوزيرة، على تقدير الحكومة للعمل المشترك مع مؤسسة التمويل الدولية، ذراع البنك الدولي لتمويل القطاع الخاص، وأهمية الشراكات والجهود المبذولة التي تتسق مع رؤية الدولة، وأولوياتها لزيادة مشاركة القطاع الخاص في التنمية في مختلف المجالات.

وأشارت رانيا المشاط، إلى الشراكة الوثيقة مع المؤسسة تنعكس في حجم استثمارات مؤسسة التمويل الدولية منذ بدء عملها في مصر، لافتة إلى أن الحكومة المصرية تقدر العمل المشترك مع المؤسسة، وفي نفس الوقت أهمية الشراكات التي تتلاءم مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

## تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية

ولفتت الوزيرة إلى أهمية الفترة المقبلة من التعاون المشترك لاسيما في ضوء تنفيذ اتفاقية الخدمات الاستشارية بين مؤسسة التمويل الدولية والحكومة لتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية التي تم توقيعها في يونيو 2023، في ضوء سعي الدولة لإتاحة الفرصة لمزيد من الشراكات مع القطاع الخاص وتعمل مؤسسة التمويل الدولية مستشاراً استراتيجياً للحكومة لتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية.

وتقدمت المؤسسة بخطة مبدئية للتنفيذ وتضمنت الخطة الجانبين الفني والمالي لطرح بعض من الشركات في العديد من القطاعات المقترحة كمرحلة أولى من برنامج الطروحات، فضلاً عن تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية الجديد مع مجموعة البنك الدولي خلال الـ 4 سنوات المقبلة الذي يتضمن محاور رئيسية أهمها تمكين القطاع الخاص وتوفير فرص عمل أفضل، وتعزيز التنافسية لتحقيق اقتصاد شامل ومستدام ومرن.

وقالت إنه في إطار تكامل الجهود المبذولة من شركاء التنمية فإن البنك الدولي يقوم حالياً بإجراء دراسة جديدة لتقييم وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، إلى جانب إعداد الاستراتيجية الوطنية للصناعة وأهمية الدراستين للدولة في ضوء سعيها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوطين الصناعة في مختلف القطاعات، وأهميتهما في تعزيز الخطوات المتخذة مع كافة الشركاء لتحقيق مستهدفات وأولويات الدولة.

## إطار الشراكة الإستراتيجية الجديدة لمصر للسنوات المالية 2023-2027

وفي مارس الماضي، وافق مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي على إطار الشراكة الإستراتيجية الجديدة لمصر للسنوات المالية 2023-2027، والتي تتوافق مع استراتيجية الحكومة المصرية للتنمية المستدامة، و»الرؤية المصرية 2030»، والاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي 2050.

واعتمد الإطار على مجموعة من الدراسات التي أجرتها مجموعة البنك الدولي، منها دراسة المنهجية الخاصة بمصر، ودراسة تشخيص القطاع الخاص، وتقرير عن المناخ والتنمية في مصر.

## دعم الجهود الرامية إلى تحقيق النمو الشامل والمستدام

من جانبها، قالت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، ومحافظ مصر بمجموعة البنك الدولي، إن الاستراتيجية الجديدة بين مصر والبنك الدولي تكشف عن مرحلة جديدة من التعاون التنموي والعمل المشترك، من أجل دعم الجهود الرامية إلى تحقيق النمو الشامل والمستدام، مع التركيز على الأولويات الوطنية في مختلف القطاعات والرؤية التنموية 2030، وكذلك المبادرات الرئاسية.

وأضافت أنه من خلال الشراكة الممتدة بين مصر ومجموعة البنك الدولي، سيتم العمل على مدى السنوات الخمس المقبلة على تحفيز دور القطاع الخاص في التنمية لخلق المزيد من فرص العمل وإيجاد بيئة استثمارية، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز مناخ العمل، بما في ذلك ضغوط كبيرة على نمو الهاتف المحمول.

من جهتها، قالت مارينا فايس، المدير الإقليمي لمصر واليمن وجيبوتي بالبنك الدولي، إن البنك ملتزم بدعم الجهود المستمرة لتحسين الظروف المعيشية للمصريين، وأضافت أنه يتم وضع المواطن المصري في هذا الإطار في قلب هذه الاستراتيجية، مع التركيز على خلق فرص الأعمال من خلال تحسين بيئة الأعمال وتحقيق تكافؤ الفرص.

وردا على ذلك، أكد الشيخ عمر سيلا، المدير الإقليمي لمنطقة شمال أفريقيا والقرن الأفريقي بمؤسسة التمويل الدولية، أن القطاع الخاص يلعب دورًا مهما للغاية في دعم التنمية وتطوير الاقتصاد الأخضر القادر على الصمود والشمول، مما يعمل على مساعدة الإنسان في تحقيق حياة أفضل وأنبل.

## تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ويدعم البنك الدولي جهود التنمية في مصر، من خلال عمليات في عدة قطاعات مثل التنمية البشرية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية والتوظيف والصحة والتغذية والسكان. كما يساند مجالات التنمية المستدامة مثل البيئة والزراعة والغذاء والمياه والتنمية الحضرية.

وينعكس هذا الالتزام في تركيز البنك الدولي على المواطن والوطن. علاوة على ذلك، فهو يمتلك مجموعة من الخدمات المصرفية الدولية للاستشارات والتحليلات مما يساعد على تحقيق الأهداف التي يعمل على تحقيقها والتزاماته التنموية.

# بعد 9 سنوات من اقتحام الملف.. استراتيجيات مصر التنموية تساهم في القضاء على العشوائيات

كتبت :خالد الديب

اهتمت الحكومة المصرية في العقد الأخير بملف "تطوير العشوائيات"، والعمل على توفير سكن لائق وكريم يساهم في تحقيق الحياة الكريمة للمواطن المصري، بجانب العمل على رفع المستوى المعيشي وتوفير الخدمات الأساسية التي تمثل حقًا أساسيًا لكل مواطن على أرض الوطن، لذا اهتمت الدولة بوضع استراتيجية واضحة للقضاء على المناطق العشوائية وغير الآمنة على مستوى المحافظات، واستبدالها بوحدات سكنية متكاملة المرافق، مما يساعد على توفير سكن آمن وكريم للمواطنين مع الاهتمام في نفس الوقت بالمظهر الجمالي والحضاري لمختلف محافظات الجمهورية.

وعملت الحكومة بتوجيه من القيادة السياسية، على وضع استراتيجية شاملة هدفها الأول هو القضاء على المناطق العشوائية وغير الآمنة، مع العمل على وضع الخطط التي تستهدف إنشاء المجتمعات العمرانية والسكنية لتحل بديلًا عن المساكن العشوائية، بالإضافة إلى إنشاء وحدات الإسكان الاجتماعي، والمدن الجديدة، بما يتماشى مع استراتيجية مصر للتنمية المستدامة.

ومنذ اقتحام ملف العشوائيات، وعلى مدار 9 سنوات ماضية تمكنت الدولة أخيرًا من التخلص من العشوائيات والقضاء على تلك الظاهرة، بما يتوافق مع مستهدفات التنمية الشاملة التي وضعتها الحكومة، لتقدم بذلك مصر تجربة فريدة في التخطيط العمراني، بعدما ساهمت في تغيير الرؤية الدولية بخصوص الجهود التي بذلت في ملف العشوائيات بالعقد الماضي، وذلك بحسب تقرير حديث صادر عن مجلس الوزراء.

## افتتاح مشروعات جديدة ساهمت في انخفاض سكان المناطق غير

## الآمنة

وأشار التقرير، إلى التغير الإيجابي لرؤية المؤسسات الدولية لجهود الدولة في القضاء على المناطق العشوائية، حيث أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام 2021، إلى اهتمام القيادة المصرية بملف تطوير العشوائيات باعتباره أحد أهم أولوياتها، لافتًا إلى أنه تم افتتاح عدد من المشروعات وعلى رأسها «بشائر الخير والأسمرات» بما ساهم فى انخفاض عدد السكان فى المناطق غير الآمنة.

يأتي ذلك على عكس ما ذكره التقرير عام 2010، حيث أكد حينها أن المناطق العشوائية تفتقد لأدنى معايير التنظيم والأمن، مما أدى إلى انتشار الجريمة والمخدرات، كما أدى ارتفاع أعداد سكان العشوائيات في القاهرة إلى تدنى مستوى التعليم بشكل خاص.

## تكامل سياسات التنمية المستدامة فى مصر

بدوره أكد برنامج الأغذية العالمي في عام 2023 أن هناك تكاملًا فى سياسات التنمية المستدامة فى مصر، وقد أثبتت مبادرة حياة كريمة النهج المصري المتكامل في التنمية، حيث تضمنت إعادة تأهيل البنية التحتية، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية والصحية لتحسين جودة الحياة فى القرى الأكثر فقرًا بالمناطق الريفية المهمشة. وكان البرنامج ذاته يرى عام 2011، أن المناطق العشوائية والمناطق الريفية البعيدة والمحرومة فى مصر تعاني من مشكلات عديدة، مثل تدهور الصحة العامة والمياه الملوثة وتدهور أنظمة الصرف الصحي وغياب المساواة في الرعاية الصحية ونقص القدرات اللازمة لتوفيرها.

من جانبه، أشاد مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عام 2020 بمشروع الأسمرات، مشيرًا إلى أنه يعد بمثابة نموذج جديد لاستيعاب المواطنين ونقلهم من المناطق الخطرة، حيث تم تطوير الأسمرات عبر توفير المرافق الصحية والتعليمية والرياضية، ويتمتع المشروع بشوارع متسعة،

ويوفر الخصوصية للسكان وهو ما ساهم بشكل كبير فى تحسين جودة حياة السكان. جاء ذلك بخلاف ما ذكره المكتب عام 2011 بأن جميع المناطق العشوائية في مصر، مصنفة كمناطق غير آمنة، نظرًا لما تشكله من مخاطر بيئية وصحية، حيث أشارت الإحصاءات إلى أن عدد سكان العشوائيات في القاهرة الكبرى بلغ نحو 8.3 مليون نسمة في عام 2000.

وأبرز التقرير تصنيف الأمم المتحدة لمصر ضمن أفضل الدول في انخفاض نسبة سكان العشوائيات من إجمالي سكان الحضر عام 2022، حيث حصلت مصر على 99 نقطة مقارنة بـ 95.9 نقطة عام 2014، و83.7 نقطة عام 2010، و65.3 نقطة عام 2005، و53.1 نقطة عام 2000، علمًا بأنه كلما انخفضت نسبة سكان العشوائيات كلما ارتفعت قيمة المؤشر

## 63 مليار جنيه لتطوير المناطق غير الآمنة

ورصد التقرير جهود تطوير المناطق العشوائية، موضحًا أنه بالنسبة للمناطق غير الآمنة، بلغت تكلفة تطويرها 63 مليار جنيه، فضلًا عن التعامل مع 357 منطقة عشوائية غير آمنة بإجمالي 246 ألف وحدة سكنية، استفاد منها 1.2 مليون شخص، لتعلن مصر خلوها من المناطق العشوائية غير الآمنة بنهاية عام 2022.

وفيما يتعلق بالمناطق غير المخططة، فقد بلغت تكلفة تطوير تلك المناطق ورفع كفاءة

البنية الأساسية بها 318 مليار جنيه، علمًا بأن 15 مليون نسمة يقطنون تلك المناطق، وتبلغ مساحتها 152 ألف فدان، لافتًا إلى أن 71 منطقة غير مخططة تم تطويرها بمساحة 7108 أفدنة تخدم نحو 1.8 مليون نسمة، و89 منطقة غير مخططة جار تطويرها بمساحة 8706 أفدنة تخدم نحو 3.5 مليون نسمة، وقد أعلنت مصر أنها ستخلو من تلك المناطق بحلول عام 2030.

## 44 مليار جنيه لتطوير الأسواق العشوائية

وفي سياق متصل ذكر التقرير أن الأسواق العشوائية تم تطويرها بتكلفة 44 مليار جنيه، بإجمالي 1105 أسواق، وتشمل 306.3 ألف وحدة بيع، كما تم تطوير 36 سوقًا تشمل أكثر من 5000 وحدة وبتكلفة 138.4 مليون جنيه، وقد أعلنت مصر أنها ستخلو من الأسواق العشوائية بحلول عام 2030.

واستعرض التقرير التوزيع الجغرافي للمناطق العشوائية غير الآمنة التي تم التعامل معها، بعدد 54 منطقة القاهرة بإجمالي 73882 وحدة سكنية، والجيزة 31 منطقة بإجمالي 7768 وحدة سكنية، والإسكندرية 10 مناطق بإجمالي 37583 وحدة سكنية، والبحر الأحمر 14 منطقة بإجمالي 8525 وحدة سكنية، والوادي الجديد 7 مناطق بإجمالي 2094 وحدة سكنية، وبورسعيد 10 مناطق بإجمالي 6372 وحدة سكنية، والسويس 5 مناطق بإجمالي 1136 وحدة سكنية.

وإلى جانب ما سبق، فقد تم التعامل مع عدد 8 مناطق بالمنيا بإجمالي 2796 وحدة سكنية، و4 مناطق بدمياط بإجمالي 1552 وحدة سكنية، و 22 منطقة بكفر الشيخ بإجمالي 5955 وحدة سكنية، و16 منطقة بالدقهلية بإجمالي 5038 وحدة سكنية، و14 منطقة بالشرقية بإجمالي 570 وحدة سكنية، و16 منطقة بالقليوبية بإجمالي 5619 وحدة سكنية، و7 مناطق بأسوان بإجمالي 2331 وحدة سكنية، و7 مناطق بالبحيرة بإجمالي 976 وحدة سكنية، و34 منطقة بقنا بإجمالي 8480 وحدة سكنية، و20 منطقة بالإسماعيلية بإجمالي 44459 وحدة سكنية، و7 مناطق بجنوب سيناء بإجمالي 3086 وحدة سكنية .

ووفقا للتقرير أيضًا، فقد تم التعامل مع 11 منطقة بالغربية بإجمالي 3671 وحدة سكنية، و8 مناطق بمطروح بإجمالي 230 وحدة سكنية، و13 منطقة بالأقصر بإجمالي 3950 وحدة سكنية، و17 منطقة ببني سويف بإجمالي 11241 وحدة سكنية، ومنطقتين بأسيوط بإجمالي 348 وحدة سكنية، و13 منطقة بسوهاج بإجمالي 4723 وحدة سكنية، و7 مناطق بالمنوفية بإجمالي 3668 وحدة سكنية.

## مشروعات تم الانتهاء من تنفيذها في المناطق غير الآمنة

وتطرق التقرير إلى الحديث عن أبرز المشروعات التي تم الانتهاء من تنفيذها في المناطق غير الآمنة، ومنها مشروع بشاير الخير (1، و2، و3) والذي تضمن 15.1 ألف وحدة سكنية و710 محلات تجارية بتكلفة 7 مليارات جنيه استفاد منه 75.6 ألف مستفيد، فضلًا عن الأسمرات (1، و2، و3) والذي تضمن 18.3 ألف وحدة سكنية، و350 محلًا تجاريًا، وبلغت تكلفته 4.6 مليار جنيه استفاد منه 91.4 ألف مستفيد.

وتتضمن المشروعات كذلك، مشروع المحروسة (1 و2) والذي تضمن 4.9 ألف وحدة سكنية، و129 محلًا تجاريًا، بتكلفة 880 مليون جنيه، استفاد منه 24.5 ألف مستفيد، بجانب مشروع التجمع السكني معًا، والذي تضمن 4.4 ألف وحدة سكنية، و170 محلًا تجاريًا، بتكلفة 1.3 مليار جنيه، استفاد منه 20 ألف مستفيد، علاوة على مشروع أهالينا (1 و2) الذي تضمن 2.5 ألف وحدة سكنية، و84 محلًا تجاريًا، بتكلفة 1.7 مليار جنيه استفاد منه 12.5 ألف مستفيد.

## أبرز مشروعات التطوير في المناطق غير المخططة

وفي ذات السياق، أشار التقرير إلى أبرز مشروعات تطوير المناطق غير المخططة التي تم التعامل معها حيث تم تطوير 31 منطقة بمحافظة القاهرة بمساحة 2412.6 فدانًا بتكلفة 350 مليون جنيه استفاد منها 1.3 مليون مستفيد، بالإضافة إلى تطوير 14 منطقة بمحافظة الجيزة بمساحة 683 فدانًا، وبتكلفة 148 مليون جنيه استفاد منها 333.4 ألف مستفيد. وتشمل المشروعات في هذا الإطار كذلك، تطوير 10 مناطق بالغربية بمساحة 924 فدانًا وبتكلفة 475.9 مليون جنيه

استفاد منها 426.5 ألف مستفيد، فضلًا عن تطوير 5 مناطق بمحافظة الإسكندرية بمساحة 1440 فدانًا وبتكلفة 366.6 مليون جنيه استفاد منها 533.2 ألف مستفيد، كما تم تطوير منطقة واحدة غير مخططة بمحافظة المنيا بمساحة 80 فدانًا، وبتكلفة 15.8 مليون جنيه، استفاد منها 40 ألف مستفيد، علاوة على تطوير 3 مناطق غير مخططة بمحافظة المنوفية على مساحة 1287 فدانًا، بتكلفة 299.6 مليونجنيه استفاد منها 197.5 ألف مستفيد.

## مشروعات تطوير الأسواق العشوائية التي تم تنفيذها

وبالنسبة لمشروعات تطوير الأسواق العشوائية التي تم تنفيذها، فوفقًا للتقرير تم تطوير 9 أسواق بمحافظة القاهرة بعدد 1213 وحدة، و6 أسواق بالشرقية بعدد 1051 وحدة، و4 أسواق بمطروح بعدد 1170 وحدة، و4 أسواق بمحافظة الوادي الجديد بعدد 350 وحدة، وسوقين بالقليوبية بعدد 750 وحدة، وسوقين ببورسعيد بعدد 180 وحدة، وسوقين بجنوب سيناء بعدد 65 وحدة، وسوق بالجيزة بعدد 210 وحدات، وسوق بقنا بعدد 140 وحدة، وسوق بالأقصر بعدد 130 وحدة، وسوق بدمياط بعدد 110 وحدات، وسوق بالإسماعيلية بعدد 37 وحدة، وسوق بالبحر الأحمر بعدد 20 وحدة، وسوق بالمنيا بعدد 15 وحدة.

جدير بالذكر أن الدول التي حصلت على 100 نقطة في مؤشر انخفاض نسبة سكان العشوائيات من إجمالي سكان الحضر عام 2022 الصادر عن الأمم المتحدة، جاء من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وفرنسا، وألمانيا، وأسبانيا، وبولندا، والسويد، والنرويج، وفنلندا، وأستراليا، والسعودية، بينما جاء من بين الدول التي حصلت على 90 نقطة حتى أقل من 100 نقطة كل من كازاخستان وتونس وأوكرانيا.

فيما جاءت من بين الدول التي حصلت على 80 نقطة حتى أقل من 90 نقطة كل من البرازيل والأرجنتين، وكولومبيا، والمكسيك، والجزائر، والمغرب، والأردن، وتركيا، ومنغوليا، في حين حصلت على 50 نقطة حتى أقل من 80 نقطة كل من الكاميرون، وبيرو، وتنزانيا، ومالي، وجنوب إفريقيا، وإندونيسيا، بينما جاء من بين الدول التي حصلت على صفر إلى أقل من 50 نقطة كل من السودان، وإثيوبيا، وتشاد، وموريتانيا، وأنجولا، وكينيا، والهند، وباكستان، والعراق، وبوليفيا.

# ميكنة المستشفيات الجامعية.. أبرز انجازات «وزارة التعليم العالي» في مجال التحول الرقمي خلال 2023

**كتبت : دينا مقلد**

كشفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن حصاد ما أنجزته في مجال التحول الرقمي والافتراضي خلال عام 2023، حيث ركزت الوزارة على اتخاذ خطوات واجراءات جادة لتعزيز هذا المجال، خاصةً أن مجال التحول الرقمي والرؤية المستقبلية يتكامل مع المبادئ الـ 7 للإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي وهم: « التخصصات المتداخلة، الاتصال، المشاركة الفعالة، الاستدامة، المرجعية الدولية،

الريادة والإبداع»، والتكامل من خلال ثلاث محاور رئيسية، المحور الأول هو بناء وتطوير أساس رقمي مركزي، والمحور الثاني مهارات خريج المستقبل 2050، أم المحور الثالث مؤسسات تعليم عالي ذكية وفعالة.

وأصبح مجال التحول الرقمي في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الآن ضرورة حتمية في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم، حيث يساهم في تحسين جودة التعليم والبحث العلمي، ورفع كفاءة الأداء، وزيادة الإنتاجية، وربط الجامعات بسوق العمل. ويُساهم التحول الرقمي في تأهيل طلاب الجامعات لتلبية مُتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي، وذلك من خلال تطوير البنية التحتية التكنولوجية بالجامعات،

وتحديث المناهج الدراسية بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية، بالإضافة إلى توفير سُبل التعلم الإلكتروني والتعلم عن بُعد، وربط الجامعات بسوق العمل.

وتُعد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من الجهات الرائدة في تطبيق التحول الرقمي في مصر، حيث أطلقت العديد من المُبادرات والبرامج التي تستهدف التحول الرقمي في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، كما حققت العديد من الإنجازات في مجال التحول الرقمي والافتراضي، حيث تم ميكنة المؤسسات التعليمية، واعتماد الوسائل الإلكترونية في إجراء الاختبارات الجامعية، وتطوير المنظومة التعليمية بالجامعات المصرية.

## 5 مليارات جنيه لميكنة المستشفيات الجامعية ضمن الارتقاء للمنظومة الصحية

وشهد هذا العام طفرة في مجال التحول الرقمي حيث تم الانتهاء من ميكنة المستشفيات الجامعية والتشغيل الفعلي لـ 11 مستشفي جامعيًا، وجاري الانتهاء من ميكنة 68 مستشفى جامعيًا كمرحلة أولى، بالإضافة إلى 80 مستشفى جامعيًا كمرحلة ثانية، بتكلفة تصل إلى 5 مليارات جنيه، وذلك في إطار الارتقاء بالمنظومة الصحية المصرية.

## إطلاق 6 منصات إلكترونية لتوفير بيئة تعليمية تفاعلية

وأطلقت الوزارة 6 منصات إلكترونية، بالإضافة إلى البوابات الإلكترونية، ومنها موقع اللجنة الاستشارية العليا، وموقع تقديم الطلاب المصريين العائدين من الجامعات السودانية والروسية والأوكرانية للالتحاق بالجامعات الخاصة والأهلية، وموقع آخر لنظام القبول بالجامعات الخاصة والأهلية،

بالإضافة إلى منصة للتطوير الأكاديمي لتسجيل المشاركين من أعضاء هيئة التدريس والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك بهدف تسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات التعليمية المختلفة، وتوفير بيئة تعليمية إلكترونية تفاعلية.

## تطبيق نظام الاختبارات الإلكترونية في 117 كلية

وقامت الوزارة بتطبيق نظام الاختبارات الإلكترونية هذا العام في 117 كلية و5500 مقرر دراسي، حيث بلغ عدد جلسات الاختبار التي تم إجراؤها 3 ملايين جلسة، أثبت جميعها نجاح النظام، كما تم اختبار 15500 مقرر دراسي، فضلًا عن إنشاء بنك أسئلة يحتوي على 550000 سؤال حتى الآن، بجانب تسليم 28797 جهازًا خاصًا بالاختبارات الإلكترونية للجامعات كمرحلة أولى، وجاري تسليم 80000 جهاز لبقية الجامعات في المرحلة الثانية، وذلك بهدف ضمان الشفافية والنزاهة في العملية التعليمية.

## توفير حوسبة سحابية مجانية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين لتطوير مهاراتهم

وبما يتعلق باستخدام التقنيات الحديثة وتطوير المهارات البحثية، وقعت وزارة التعليم العالي عدة بروتوكولات ؛ بهدف توفير حوسبة سحابية مجانية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعات المصرية، ومنها بروتوكول خاص بتوفير حوسبة سحابية مجانية لخدمة 1000 باحث مع أكثر من شركة، وتدريب 300 عضو من أعضاء هيئة التدريس لاستخدام الحوسبة السحابية في التدريس.

ويذكر أن استخدام الحوسبة السحابية يساهم في إجراء الأبحاث العلمية، وتحليل البيانات، وإنشاء نماذج المُحاكاة والتعلم الآلي، في مجال البحث العلمي وتأهيل أعضاء هيئة التدريس والباحثين.

## تحويل الجامعات المصرية لجامعات ذكية

وفي إطار نشر الوعي بأهمية التحول الرقمي في التعليم العالي، وتعزيز دور الوزارة في قيادة هذا التحول، ودعم الجامعات المصرية في جهودها للتحول إلى جامعات ذكية، شاركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عدة مؤتمرات وفعاليات في مجال التحول الرقمي خلال عام 2023، ومن أهمها المشاركة الفعالة للوزارة في مؤتمر ومعرض القاهرة الدولي للتكنولوجيا (ICT Cairo)، الذي عُقد خلال الفترة من 19 - 22 نوفمبر 2023، وشاركت الوزارة بعدة جلسات نقاشية وورش العمل تناولت موضوعات في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني.

# حصاد الدعم المصري لإفريقيا في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي خلال 2023

كتبت :خالد الديب

تولي الدولة المصرية اهتمامًا خاصًا لتنمية القارة الأفريقية اقتصاديًا واجتماعيًا، ولعل أولى خطوات التنمية تبدأ من خلال الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي، لذا عكفت الحكومة ممثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال العام الجاري على تقديم كافة أوجه الدعم إلى دول القارة من خلال تقديم المنح إلى أكثر من 27 دولة إفريقية في العلوم الطبية والصيدلانية.

كما اهتمت الوزارة أيضًا بالعمل على تشجيع برامج الشراكة والتوأمة بين الجامعات المصرية والإفريقية، بالإضافة إلى توفير منحًا تدريبية قصيرة الأمد لشباب الدول الإفريقية في مجالات البحث العلمي، واستضافة العديد من المؤتمرات والمنتديات الإفريقية، بجانب دعم الباحثين الأفارقة لإجراء مشروعات بحثية مُشتركة في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة وتكنولوجيا الفضاء، وغيرها من الجهود الداعمة لتنمية القارة السمراء.

من جانبه، أكد الدكتور أيمن عاشور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أن مصر لا تدخر جُهدًا تجاه دعم أشقائها الأفارقة، وستظل دائمًا تُقدم يد العون والمساعدة لأشقائها من أجل تحقيق التنمية والنهضة لجميع دول القارة. وأشار الوزير إلى حرص مصر على تعزيز التعاون المُشترك مع الاتحاد الإفريقي وجميع الدول الإفريقية في جميع المجالات وخصوصًا في التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار، نظرًا لأنهما يُمثلان قاطرة التنمية والنهوض الاجتماعي والاقتصادي للقارة الإفريقية، موضحًا أن القيادة السياسية تُولي اهتمامًا كبيرًا بهذا الملف بهدف عودة للريادة المصرية بالقارة الإفريقية.

## مصر تقدم المنح السنوية لمرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا

وأوضح أيمن عاشور، أن مصر تقدم منحًا سنويًا للقارة الافريقية لمرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) في جميع التخصصات العلمية والطبية والهندسية.

ولفت الوزير إلى أن إجمالي المنح المصرية المُخصصة لدول القارة الإفريقية خلال العام الدراسي 2024/2023، قد تجاوزت 713 منحة في المرحلة الجامعية ومرحلة الدراسات العليا وفي التخصصات المختلفة، وتشمل (منح برامج التبادل الثقافي، ومنح وزارة التعليم العالي باللجنة الفرعية في وزارة الخارجية، ومنح الجامعات المصرية الحكومية والخاصة، ومنح من الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية).

وأشار إلى أن مصر تُقدم دعمها لمختلف دول القارة، حيث تستضيف مصر مقر اتحاد الجامعات الإفريقية لدول شمال إفريقيا، والذى يقوم بالعديد من الأنشطة خصوصًا التدريب والتوعية من خلال برامج مشتركة من الاتحاد العام للجامعات الافريقية، لافتًا إلى أن الوزارة تقدم الدعم للاتحاد العام للجامعات الإفريقية، من خلال تنظيم مؤتمرات لدعم البحث العلمي والشراكة في البحوث الطبية والصيدلانية.

## تقديم المنح لأكثر من 27 دولة في العلوم الطبية والصيدلانية

كما استضافت مصر المؤتمر الطبي الإفريقي في نسخته الثانية تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسى، كما يتم تقديم الدعم للدول الإفريقية في هذا القطاع الهام من خلال كليات الطب والمستشفيات الجامعية خاصة وأن مصر تقدم العديد من المنح لأكثر من 27 دولة في العلوم الطبية والصيدلانية، والتي تخطت 228 منحة في الطب البشرى، و28 منحة لطب الفم والأسنان، و22 منحة في العلوم الصيدلانية، و42 منحة في العلوم الهندسية و26 منحة في الحاسبات والمعلومات والذكاء الإصطناعي، بالإضافة إلى 333 منحة في باقي التخصصات التي تخدم تحقيق أهداف التنمية المُستدامة.

وقامت الوزارة بتفعيل عمل فروع الجامعات المصرية بالخارج في السودان وجنوب السودان وتشاد، حيث أوضحت أنها تسعى لربط الجامعات المصرية بنظيرتها الإفريقية، من خلال مذكرات التفاهم والتوأمة مع الجامعات وبصفة خاصة جامعات عموم إفريقيا الأربع في(الجزائر والكاميرون ونيجيريا وكينيا).

## دعم الباحثين الأفارقة لإجراء مشروعات بحثية مُشتركة

كما قامت الوزارة بدعم وتشجيع الباحثين الأفارقة لإجراء مشروعات بحثية مُشتركة خاصة في مجالات (الزراعة الذكية وإدارة الموارد الطبيعية ودراسات الثروة المعدنية والطاقة الجديدة والمُتجددة والمياه والصحة وتكنولوجيا الفضاء والاستشعار من البُعد).

وعملت الوزارة على دعم أشقائها، من خلال تخصيص منح تدريب قصيرة الأمد لشباب الدول الإفريقية من خلال دورات تدريبية قصيرة في العديد من مجالات البحث العلمي، ومنها (الفضاء والاستشعار من البُعد، والبحوث الصحية والأوبئة والذكاء الاصطناعي والحوكمة والتغيرات المناخية والهندسة).

كما تعمل الوزارة على استخدام وتوظيف بيانات الأقمار الصناعية لحل المشاكل البيئية الإقليمية المُشتركة، وكذلك تعظيم الفائدة من الموارد البحرية ورصد وتخريط الأماكن الواعدة للصيد المفتوح،

حيث تم تقديم تدريب لنحو 70 متدربًا إفريقيًا ممثلين عن 22 دول إفريقية في مجالات الاستشعار من البُعد وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الزراعة والغذاء والتربة باستخدام تقنيات الاستشعار من البعد ونظم المعلومات الجغرافية، كما شاركت الوزارة مع أكاديمية ناصر العسكرية في تدريب 20 من قيادات دول الصحراء والساحل.

## إنشاء وكالة الفضاء الإفريقية

وأكدت الوزارة على أهمية ما تقوم به مصر من إنشاء وكالة الفضاء الإفريقية، فقد تم توقيع اتفاقية المقر مع مفوض التعليم والعلوم والتكنولوجيا بالاتحاد الأفريقي وذلك تمهيدًا لتشغيل وكالة الفضاء الإفريقية، حيث تم الانتهاء من إنشاء مبنى الوكالة تنفيذًا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية.

ورشحت الوزارة مُمثليها في لجنة الحوكمة للفضاء في إفريقيا للقيام بالدور الفعال في تشغيل الوكالة وتحقيق العائد المُتوقع منها في النهوض بتكنولوجيا الفضاء بالقارة الإفريقية وفتح آفاق التعاون العلمي والتعليمي للفضاء والاستشعار من البُعد بالقارة الإفريقية، مشيرة إلى تعاون الوزارة في مجال تكنولوجيا الفضاء مع وكالتي الفضاء بدولتي السنغال ومالاوى للتعاون المُشترك في التدريب وتصميم الأقمار الصناعية الصغيرة مع الدعم الفني والتقني لإعداد كوادر من الدولتين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

## استضافة المؤتمرات والمنتديات الإفريقية

وحرصت مصر على استضافة العديد من المؤتمرات والمنتديات الإفريقية بالتنسيق مع الاتحاد الافريقي ومنها منتدى جيمس وأفريقيا بحضور 250 عالمًا إفريقيًا من 55 دولة، بالإضافة إلى الاتحاد الإفريقي والأوروبي، والذي ناقش دور التقنيات المُتطورة للاستشعار من البُعد في الزراعة والأراضي والمياه والبيئة البحرية والساحلية،

كما استضافت مصر عدة اجتماعات تشاورية وطنية وإقليمية لمنظمة النيباد لدعم الابتكار والشركات الناشئة في ظل اتفاقية التجارة الحرة للقارة الأفريقية لدعم الصناعة والتجارة، وذلك بالشراكة والتعاون بين المراكز والمعاهد البحثية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع منظمة النيباد وشركائهم من الدول الافريقية، حيث تأتي هذه الخطوة في إطار رئاسة مصر لمنظمة النيباد في العامين القادمين، وتم تقديم مبادرة مصرية لإعداد استراتيجية الذكاء الاصطناعي في إفريقيا للتنفيذ بالتعاون مع منظمة النيباد، وستقوم الجامعات المصرية والمراكز البحثية بتقديم كافة التسهيلات والعون للمنظمة كى تحقق أهدافها وتعظيم العائد على تحقيق أجندة أفريقيا 2063.

## مناقشة كافة خطط التعليم والتكنولوجيا والابتكار

في سياق متصل، أشار الدكتور إسلام أبوالمجد مستشار الوزير للشئون الإفريقية، إلى المشاركة في العديد من الاجتماعات الوزارية والتنفيذية الفعلية والافتراضية، كما شاركت الوزارة في اجتماع الخبراء والاجتماع الوزاري للجنة المُتخصصة للتعليم والتكنولوجيا والابتكار، والتى تناقش كافة خطط التعليم والتكنولوجيا والابتكار، حيث عرضت مصر خلال هذا الاجتماع، إمكانية تقديم خبراتها للقارة الإفريقية في التعليم التكنولوجي من خلال الجامعات التكنولوجية لسد الفجوة فى التعليم الفني المُتقدم، والذي يحقق مُتطلبات وظائف المستقبل واحتياجات سوق العمل، وتم عرض المُقترح على مفوضية الاتحاد الإفريقي والتى ستقوم بدراسته وكيفية تنفيذه بالتعاون مع الأشقاء الأفارقة.

ولفت أبوالمجد، إلى مشاركة الوزارة في إعداد أجندة الابتكار للتعاون «الإفريقي - الأوروبي» والتي تم التوافق عليها في الاجتماع الوزاري للجنة المُتخصصة للتعليم والتكنولوجيا والابتكار، والتي تم إطلاقها في أكتوبر، بحضور وزراء التعليم العالي والبحث العلمي الأفارقة، موضحًا أنه سيكون لمصر دورًا فعالًا في هذه الأجندة من خلال الجامعات التكنولوجية، واستضافة مصر لمنصة العلم المفتوح بالقارة الإفريقية بالتعاون مع دولة جنوب إفريقيا، والذى يكون له دور فعال في بناء القدرات ومشاركة التجارب والأبحاث والموارد لخدمة التعليم العالي والبحث العلمي بالقارة الإفريقية.

من جهته صرح الدكتور عادل عبدالغفار المتحدث الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أن الوزارة تولي اهتمامًا كبيرًا للتعاون الإفريقي والذي يأتي ضمن أهم أولوياتها، وذلك من خلال تقديم الدعم لأشقائها في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي. وأكد عبدالغفار، على استمرار الوزارة في دعم الأشقاء الأفارقة في مرحلتي (البكالوريوس والدراسات العليا) من خلال كافة الجامعات المصرية، فضلًا عن توفير المزيد من المنح الدراسية، وتبادل الخبرات المُشتركة في شتى المجالات التعليمية والبحثية، مشيرًا إلى أن الفترة القادمة ستشهد المزيد من التعاون لدعم العلاقات مع الأشقاء الأفارقة.

EGYPT CSR SUSTAINABILITY FORUM

14th 2024 SHARM EL-SHEIKH Egypt CSR & Sustainable Development forum

28 Feb 02 Mar SAVOY SHARM EL-SHEIKH

# MAKE YOUR SMART FINGERPRINT ON SUSTAINABILITY ECOSYSTEM

- COSO FRAMEWORK WORKSHOP
- FROM TCFD TO SBTN & TNFD WORKSHOP
- MEASURING SOCIAL IMPACT AND SROI WORKSHOP
- ECOLOGICAL FOOTPRINT WORKSHOP
- (EPD) REPORT WORKSHOP
- (EDGE) WORKSHOP
- CARBON FOOTPRINT WORKSHOP
- SOCIAL INVESMENT WORKSHOP
- CARE ECONOMY WORKSHOP

CO PARTNER

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

GOLD SPONSOR

القناة للسكر
CANAL SUGAR
Sweetening Lives from the Desert